

کتاب ثغافیه

قواعد العقائد  
للغزالی

حقيقه وفندم له  
سعيد زاید



# قواعد العقائد للغزالی

حققه وفندمه  
سعيد زاييد



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

جاء في كتاب «تهاوت الفلاسفة» للإمام الغزالي ما يأتي :

«فإن قيل : فقد عولتم في جميع الاعتراضات على مقابلة الإشكالات بالإشكالات ولم تحلوا ما أوردوه [ يعني الفلاسفة ] من الإشكالات .»

«قلنا : المعارضة تبين فساد الكلام لا محالة ، وينحل وجه الإشكال في تقدير المعارضة والمطالبة ، ونحن لم نلتزم في هذا الكتاب إلا تكرير مذهبهم ، والتغيير في وجوه أدلتهم بما نبين تهاوتهم ، ولم نتطرق إلى الذب عن مذهب معين ؛ فذلك لا نخرج عن مقصود الكتاب ، ولا نستقصي القول في الأدلة

الدالة على الحدوث ، إذ غرضنا إبطال دعواهم معرفة القدم  
وأما إثبات المذهب الحق فسنصنف فيه كتابا بعد الفراغ من هذا  
إن ساعد التوفيق إن شاء الله تعالى ، ونسميه ( قواعد العقائد )  
ونعتي فيه بالإثبات كما اعتنينا في هذا الكتاب بالهدم ، والله  
أعلم ، (١)

وهذا المعنى الذى تضمنته عبارة الغزالي قد ورد فى غير موضع  
من كتابه المذكور فى عبارات مختلفة ، وإن خلت من الوعد الذى  
الزمه أمام نفسه من تأليف كتاب « قواعد العقائد » ، اكتفاء  
بما ذكره فى العبارة السابقة .

ولقد بر الإمام الغزالي بما وعد ، فألف « قواعد العقائد »  
ونشره ضمن كتابه الكبير « إحياء علوم الدين » ، بعد كتاب  
« العلم » وقبل كتاب « أسرار الطهارة » ، وبين فيه مذهبه فى مشاكل  
العقيدة ورأيه فى علم الكلام :

وقد صنف الغزالي كتابه فى أربعة فصول ، أو بتعبير أدق

---

(١) تهافت الفلاسفة ، تحقيق سليمان دنيا ، ص ٨٨ ، طبعة  
الخليج سنة ١٩٤٧ .

في ثلاثة فصول ومقدمة ، إذ أن الفصل الأول يعد مقدمة لما تلاه  
من فصول ،

فما هي قواعد العقائد كما يريدنا الإمام الغزالي ؟

— ١ —

الله فرد صمد واحد قديم أزلي أبدي ، ليس بجسم ولا يماثل  
الاجسام ، حي قادر ، عالم بجميع المعلومات ، مرید للكائنات  
مدبر للحوادث ، سميع ، بصير ، متكلم بكلام أزلي قديم قائم بذاته  
لا يشبه كلام الخلق . جميع الموجودات حادثة بفعله .

ولقد بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم رسولا إلى كافة العرب  
والعجم والجن والإنس ليهدى الناس إلى طريق الحق . وقد نسخت  
شريعته جميع ما سبق من الشرائع . وقد ألزم الله كافة الخلق  
بتصديقه .

والإيمان لا يعد كاملا إلا إذا آمن العبد بما أخبر به النبي عليه  
الصلاة والسلام بما يحدث بعد الموت من سؤال منكر ونكير  
وكذلك يؤمن بالميزان والصراط في اليوم الآخر ، ويؤمن  
بالشفاعة .

— ٥ —

وما ذكرناه من العقيدة هذه، ينبغي — كما يقول الغزالي — أن يقدم إلى الصبي في أول نشوئه ليحفظه حفظاً . لأنه بعد أن يشب على الطوق ويكبر ستتكشف له المعاني شيئاً فشيئاً ، ويتم له الفهم ، ثم الاعتقاد والايقان والتضديق به .

وليس من الصواب إذا أردنا تقوية الصبي أو العاقل بشكل عام ، وثبت العقيدة في صدره أن نعلمه صنعة الجدل والكلام بل إن الطريق إلى ذلك هو الاشتغال بتلاوة القرآن وتفسيره وقراءة الحديث ومعانيه والاقبال على العبادات . وذلك خوفاً من أن يشوش عليه الجدل أكثر مما يرجى من ورائه من نفع .

فاعتقاد العاقل ، يراه الغزالي « كالطود الشاخص لا تحركه الدواهي والصواعق » ؛ أما عقيدة المتكلم الذي يجري وراء تقسيمات الجدل فهي « نكيطة مرسل في الهواء تفيثه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا إلا من سمع منهم دليل الاعتقاد فتلقفه تقليداً كما تلقف نفس الاعتقاد تقليداً » .

ويفترض الغزالي سؤالاً يوجه إليه هو : « فإن قلت : تعلم



الجدل والكلام مذموم كتعلم النجوم ، أو هو مباح أو  
مندوب إليه ؟

ويجب على ذلك برأيه في علم الكلام عامة ، وفيمن يحق له  
أن يصطنعه . ويرى الغزالي أن علم الكلام يجب ألا يندم لذاته  
أو يحمده لذاته ، فإن فيه نوعا مذموما ونوعا محمودا . فهو إن اعتنى  
بتلخيصه للعوام كالفقه والحديث والتفسير ، يخشى ألا يستعمل  
لحلى الوجه الضواب أو الوجه الذى يرجى منه النفع ؛ بل إنه يؤدى  
إلى بلبلة الأفكار وصرف الناس عن العقيدة الحقة . ولكن مادام  
هناك قوم لم يؤمنوا بكل ماورد وأنزل ، ولا يفهم فى الاقتناع  
أن يقال لهم : قال الله تعالى ( كذا ) أو قال الرسول صلى الله  
عليه وسلم ( كيت ) ، فلا بأس أن يوجد - على حد قول الغزالي -  
« فى كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل بدفع شبه المبتدعة التى  
ثارت فى تلك البلدة ، وذلك يدوم بالتعليم » . ويشترط الغزالي  
ثلاث خصال فيمن يقوم بهذه المهمة : أولها التجرد للعلم والحرص  
عليه ، وثانيها الذكاء والفطنة والفصاحة ، وثالثها أن يكون فى طبعه  
الصلاح والديانة والتقوى .

وفي الفصل الثالث يبين الإمام الغزالي رأيه في لوازم الأدلة للعقيدة التي ترجعها بالقدس ، أى سماها بالرسالة القدسية ، لأنه ألفها في الفترة التي كان متصوفاً فيها ، حين هجر الدنيا ومن فيها وبها على وجهه يلتمس الحقيقة<sup>(١)</sup> .

ويرى الغزالي أن الإيمان مبني على أربعة أركان : معرفة ذات الله سبحانه وتعالى وأن الله تعالى واحد ، معرفة صفات الله تعالى معرفة أفعال الله تعالى ، الكلام في السمعيات وتصديق ما أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام . وقد دارت أبحاث الإمام في كل ركن من هذه الأركان على عشر أصول ، كما هو موضح في النص .

ويختتم الغزالي قواعد العقائد بفصل عن الفرق بين الإسلام

(١) أنظر مقدمة العلم والتوكل للغزالي ، تحقيق سعيد زايد  
كتب ثقافية ، رقم ٣٦

والإيمان . ففرق بينهما من ناحية اللغة ، ومن ناحية إطلاق الشرع  
ومن ناحية الحكم الشرعى . فكان له فى ذلك أبحاث مستفيضة .

\* \* \*

وبعد ، فكتاب « قواعد العقائد » من الكتب التى لا يستغنى  
عن قراءتها مسلم ، كى يعرف الأصول الصحيحة لعقيدته ، ويدرك  
الأسس السليمة لتدينه .

القاهرة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٠  
سعيد زهير

بسم الله الرحمن الرحيم

---

## كتاب قواعد العقائد ، وفيه أربعة فصول

### الفصل الأول

في ترجمة عقيدة أهل السنة في كلبى الشهادة التى هى أحد معانى الاسلام

---

فنقول ، وبالله التوفيق : الحمد لله المبدىء المعيد ، الفعال لما يريد ، ذى العرش المجيد ، والبطش الشديد ، الهادى صفوة العبيد إلى المنهج الرشيد والمسلك السديد ، المنعم عليهم - بعد شهادة التوحيد - بحراسة عقائدهم عن ظلمات التشكيك والترديد ، السالك بهم إلى اتباع رسوله المصطفى واقتفاء آثار صحبه الأكرمين المكرمين بالتأييد والتسديد ، المتجلى لهم فى ذاته وأفعاله بمحاسن أوصافه التى لا يدركها إلا من ألقى السمع وهو شهيد ، المعروف بإيham أنه فى ذاته واحد لا شريك له ، فرد لا مثل له ، صمد لا ضد له ، منفرد لا ند له ، وأنه واحد قديم لا أول له ، أزلى لا بداية

له ، مستمر الوجود لا آخر له ، أبدى لانهاية له ، قيوم لانقطاع  
له ، دائم لانصرام له ، لم يزل ولا يزال موصوفاً بنعوت الجلال ،  
لا يقضى عليه بالانقضاء والانفصال بتصرم الآباد وانقراض  
الآجال ، بل هو الاول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو  
بكل شيء عليم .

### التنزيه :

وأنه ليس بجسم مصور ، ولا جوهر محدود مقدر ، وأنه  
لا يماثل الأجسام لا في التقدير ولا في قبول الانقسام ، وأنه ليس  
بجوهر ولا تحله الجواهر ، ولا بعرض ولا تحله الأعراض ، بل  
لا يماثل موجوداً ولا يماثل موجود ، ليس كمثل شيء ولا هو مثل  
شيء ، وأنه لا يحده المنفذ ولا تحويه الأقطار ، ولا تحيط به  
الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السماوات ، وأنه مستو على  
العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده ، استواء منزهاً عن  
المماسة والاستقرار والتكن والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش ،  
بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته ،  
وهو فوق العرش والسما ، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى ،  
فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسما ، كما لا تزيده بعداً عن

الأرض والثرى ، بل هو رفيع الدرجات عن العرش والسماء ، كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثرى ، وهو - مع ذلك - قريب من كل موجود ، وهو أقرب إلى العبد من جبل الوريد ، وهو على كل شيء شهيد ، إذ لا يماثل قربه قرب الأجسام ، كما لا تماثل ذاته ذات الأجسام ، وأنه لا يحل في شيء ولا يحل فيه شيء ، تعالى عن أن يحويه مكان ، كما تقدس عن أن يحده زمان ، بل كان قبل خلق الزمان والمكان ، وهو الآن على ما عليه كان ، وأنه بائن عن خلقه بصفاته ، ليس في ذاته سواء ، ولا في سواه ذاته ، وأنه مقدس عن التغر والانتقال ، لا تحله الحوادث ، ولا تعثره العوارض ، بل لا يزال في نعوت جلاله منزهاً عن الزوال ، وفي صفات كماله مستغنياً عن زيادة الاستكمال ، وأنه في ذاته معلوم الوجود بالعقول ، مرئى الذات بالابصار ، نعمة منه ولطفاً بالآبرار في دار القرار ، وإتماماً منه للنعم بالنظر إلى وجهه الكريم .

### الحياة والقدرة :

وأنه تعالى حي قادر ، جبار قاهر ، لا يعثره قصور ولا عجز ، ولا تأخذه سنة ولا نوم ، ولا يعارضه فناء ولا موت . وأنه ذو الملك والملكوت ، والعزة والجبروت ، له السلطان

والقهر ، والخلق والأمر والسّموات مطويات يمينه ، والخلّاق  
مقهورون في قبضته . وأنه المنفرد بالخلق والاختراع ، المتوحد  
بالإيجاد والإبداع ، خلق الخلق وأعمالهم ، وقدر أرزاقهم  
وآجالهم ، لا يشذ عن قبضته مقدور ، ولا يعزب عن قدرته  
تصاريف الأمور ، لا تحصى مقدوراته ، ولا تنهاى معلوماته .

### العلم :

وأنه عالم بجميع المعلومات ، محيط بما يجرى من تخوم الأرضين  
إلى أعلى السموات ، وأنه عالم لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في  
الأرض ولا في السماء ، بل يعلم ديب النملة السوداء على الصخرة  
الصماء في الليلة الظلماء ، ويدرك حركة الذر في جو الهواء ويعلم السر  
وأخفى ، ويطلع على هواجس الضمائر وحركات الخواطر وخفيات  
السرائر ، يعلم قديم أزلي ، لم يزل موصوفاً به في ازل الأزال لا يعلم  
متجدد حاصل في ذاته بالحلول والانتقال .

### الإرادة :

وأنه تعالى مرید للکائنات ، مدبر للحادثات ، فلا يجرى في الملك  
والملكوت قليل أو كثير صغير أو كبير ، خير أو شر ، نفع أو ضرر ،

إيمان أو كفر ، عرفان أو نكر ، فوز أو خسران ، زيادة أو نقصان ، طاعة أو عصيان ، إلا بقضائه وقدره وحكمته ومشيئته . فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . لا يخرج عن مشيئته لفئة ناظر ولا فئة خاطر ، بل هو المبدئ المعيد ، الفعال لما يريد ، لا راد لأمره ولا معقب لقضائه ، ولا مهرب لعبد عن معصيته إلا بتوفيقه ورحمته ، ولا قوة له على طاعته إلا بمشيئته وإرادته . فلو اجتمع الانس والجن والملائكة والشياطين على أن يحركوا في العالم ذرة أو يسكنوها دون إرادته ومشيئته لعجزوا عن ذلك . وأن إرادته قائمة بذاته في جملة صفاته ، لم يزل كذلك موصوفاً بها مريداً في أزله لوجود الأشياء في أوقاتها التي قدرها فوجدت في أوقاتها كما أرادته في أزله من غير تقدم ولا تأخر ، بل وقعت على وفق علمه وإرادته من غير تبدل ولا تغير . دبر الأمور لا بترتيب أفكار ولا ترصد زمان ، فلذلك لم يشغله شأن عن شأن .

### السمع والبصر :

وأنه تعالى سميع بصير ، يسمع ويرى ، لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفي ، ولا يغيب عن رؤيته مرئ وإن دق ، ولا يحجب سمعه بعد ، ولا يدفع رؤيته ظلام . يرى من غير حدة وأجفان ،



ويسمع من غير أصمخة وآذان ، كما يعلم بغير قلب ، ويبطش بغير ،  
جارحة ، ويخلق بغير آلة . إذ لا تشبه صفاته صفات الخلق ، كما  
لا تشبه ذاته ذوات الخلق .

### الكلام :

وأنه تعالى متكم ، آمر ، ناه ، واعد ، متوعد ، بكلام أزلي قديم  
قائم بذاته لا يشبه كلام الخلق ، فليس بصوت يحدث من انسلال  
هواء أو اصطكاك أجرام ، ولا بحرف ينقطع بإطباق شفة أو  
تحريك لسان . وأن القرآن والتوراة والانجيل والذبور كتبه المنزلة  
على رسله عليهم السلام . وأن القرآن مقروء باللسنة مكتوب في  
المصاحف ، محفوظ في القلوب ، وأنه مع ذلك قديم قائم بذات  
الله تعالى ، لا يقبل الانفصال والافتراق بالانتقال إلى القلوب  
والأوراق . وأن موسى صلى الله عليه وسلم سمع كلام الله بغير صوت  
ولا حرف كما يرى الأبرار ذات الله تعالى في الآخرة من غير جوهر  
ولا عرض . وإذا كانت له هذه الصفات . كلن حيا عالمًا قادرًا مريدًا ،  
سميعًا بصيرًا متكلمًا ، بالحياة والقدرة والعلم والارادة والسمع  
والبصر والكلام لا بمجرد الذات .

وأنه سبحانه وتعالى لا موجود سواه إلا وهو حادث بفعله وفائض من عدله ، على أحسن الوجوه وأكملها وأتمها وأعدلها . وأنه حكيم في أفعاله ، عادل في أقضيته ، لا يقاس عدله بعدل العباد ، إذ العبد يتصور منه الظلم بتصرفه في ملك غيره ، ولا يتصور الظلم من الله تعالى ، فانه لا يصادف لغيره ملكاً حتى يكون تصرفه فيه ظلماً ، فكل ما سواه من إنس وجن وملك وشيطان وسما وأرض وحيوان ونبات وجوهر وعرض ومدرك ومحسوس حادث اخترعه بعد العدم اختراعاً ، وأنشأه إنشاءً بعد أن لم يكن شيئاً . إذ كان في الازل موجوداً وحده ، ولم يكن معه غيره ، فأحدث الخلق بعد ذلك إظهاراً لقدرته وتحقيقاً لما سبق من إرادته ، ولما حق في الازل من كلمته . لا لافتقاره اليه وحاجته . وأنه متفضل بالخلق والاختراع والتكليف لا عن وجوب ، ومتطول بالانعام والإصلاح لا عن لزوم . فله الفضل والاحسان والنعمة والامتنان ، إذ كان قادراً على أن يصب على عباده أنواع العذاب ، ويبتليهم بضروب الآلام والاولصاب ، ولو فعل ذلك لكان منه عدلاً ، ولم يكن منه قبيحاً ولا ظلماً . وأنه عز

وجل يثيب عباده المؤمنين على الطاعات بحكم الكرم والوعد ،  
 لا بحكم الاستحقاق والازوم له ، إذ لا يجب عليه لأحد فعل ،  
 ولا يتصور منه ظلم ، ولا يجب لأحد عليه حق ، وأن حقه في  
 الطاعات وجب على الخلق بإيجابه على السنة أنبيائه عليهم السلام ،  
 لا بمجرد العقل . ولكنه بعث الرسل وأظهر صدقهم بالمعجزات  
 الظاهرة ، فبلغوا أمره ونهيه ووعدوه ووعيده ، فوجب على الخلق  
 تصديقهم فيما جاءوا به .

### معنى الكلمة الثانية :

وهي الشهادة للرسل بالرسالة ، وأنه بعث النبي الأمي القرشي  
 محمد ﷺ برسالته إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس ،  
 فذسخ بشريعته الشرائع إلا ما قرره منها ، وفضله على سائر الأنبياء  
 وجعله سيد البشر ، ومنع كال الإيمان بشهادة التوحيد ، وهو قول  
 لا إله إلا الله ، ما لم تقترن بها شهادة الرسول ، وهو قولك :  
 محمد رسول الله ، وألزم الخلق تصديقه في جميع ما أخبر عنه من  
 أمور الدنيا والآخرة ، وأنه لا يتقبل إيمان عبد حتى يؤمن بما  
 أخبر به بعد الموت ، وأوله سؤال منكر ونكير ، وهما شخصان  
 مهيبان هائلان يقعدان العبد في قبره سويا ذاروح وجسد ،

فيسألانه عن التوحيد والرسالة . ويقولان له : من ربك وما دينك  
 ومن نبيك ؛ وهما فتانا القبر ، وسؤالهما : أول فتنة بعد الموت .  
 وأن يؤمن بعذاب القبر ، وأنه حق ، وحكمه عدل على الجسم  
 والروح على ما يشاء . وأن يؤمن بالميزان ذى الكفتين واللسان  
 وصفته في العظم أنه مثل طبقات السموات والأرض ، توزن فيه  
 الأعمال بقدرة الله تعالى ، والصنح يومئذ مثاقيل الذر والخردل  
 تحقيقاً لتسام العدل ، وتوضع صحائف الحسنات في صورة حسنة  
 في كفة النور ، فينقل بها الميزان على قدر درجاتها عند الله بفضل  
 الله ، وتطرح صحائف السيئات في صورة قبيحة في كفة الظلمة ،  
 فيخف بها الميزان بعدل الله . وأن يؤمن بأن الصراط حق وهو  
 جسر ممدود على متن جهنم ، أحد من السيف ، وأدق من الشعر ،  
 تزل عليه أقدام الكافرين بحكم الله سبحانه ، فتهدى بهم إلى النار ،  
 وتثبت عليه أقدام المؤمنين بفضل الله فيساقون إلى دار القرار .  
 وأن يؤمن بالحوض المورود ، حوض محمد ﷺ ، يشرب منه  
 المؤمنون قبل دخول الجنة وبعد جواز الصراط ، من شرب منه  
 شربة لم يظمأ بعدها أبداً ، عرضه مسيرة شهر ، ماؤه أشد بياضاً  
 من اللبن وأحلى من العسل ، حوله أباريق عددها بعدد نجوم

السماء ، فيه ميزابان يصبان فيه من الكوثر ، وأن يؤمن بالحساب  
وتفاوت الناس فيه إلى مناقش في الحساب وإلى مساح فيه وإلى  
من يدخل الجنة بغير حساب وهم المقربون . فيسأل الله تعالى  
من شاء من الأنبياء عن تبليغ الرسالة ، ومن شاء من الكفار عن  
تكذيب المرسلين ، ويسأل المبتدعة عن السنة . ويسأل المسلمين  
عن الأعمال . وأن يؤمن بإخراج الموحدين من النار بعد الانتقام  
حتى لا يبقى في جهنم موحد بفضل الله تعالى ، فلا يخلد في النار  
موحد . وأن يؤمن بشفاعة الأنبياء ، ثم العلماء ، ثم الشهداء ، ثم  
سائر المؤمنين كل على حسب جاهه ومنزلته عند الله تعالى ، ومن  
بقى من المؤمنين ولم يكن له شفيع ، أخرج بفضل الله عز وجل ،  
فلا يخلد في النار مؤمن ، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال  
ذرة من الإيمان ، وأن يعتقد فضل الصحابة رضي الله عنهم  
وترتيبهم ، وأن أفضل الناس بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم  
عثمان ثم علي ، رضي الله عنهم ، وأن يحسن الظن بجميع الصحابة ،  
ويثنى عليهم ، كما أثنى الله عز وجل ورسوله ﷺ أجمعين . فكل  
ذلك مما وردت به الاخبار ، وشهدت به الآثار فمن اعتقد جميع

ذلك موقناً به ، كان من أهل الحق وعصاة السنة وفارق رهط الضلال وحزب البدعة .

فنسأل الله كمال اليقين وحسن الثبات في الدين لنا ولكافة المسلمين برحمته ، إنه أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى كل عبد مصطفى .

---

## الفصل الثاني

في وجه التدريج إلى الإرشاد ، وترتيب الاعتقاد

لأعلم أن ما ذكرناه في ترجمة العقيدة ينبغي أن يقدم إلى الضبي في أول نشوه ليحفظه حفظاً ، ثم لا يزال ينكشف له معناه في كبره شيئاً فشيئاً ، فابتدأوه الحفظ ثم الفهم ثم الاعتقاد والإيقان والتصديق به ؛ وذلك مما يحصل في الصبي بغير برهان ، فمن فضل الله سبحانه على قلب الانسان أن شرحه في أول نشوه للايمان من غير حاجة إلى حجة وبرهان . وكيف ينكر ذلك ، وجميع عقائد العوام مبادئها التلقين المجرد والتقليد المحض ؟ نعم يكون الاعتقاد الحاصل بمجرد التقليد غير خال من نوع من الضعف في الابتداء على معنى أنه يقبل الازالة بنقيضه لو ألقى إليه ، فلا بد من تقويته واثباته في نفس الصبي والعامى حتى يترسخ ولا يتزلزل . وليس الطريق في تقويته واثباته أن يعلم صنعة الجدل والكلام ، بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره وقراءة الحديث ومعانيه ويشغل

بوظائف العبادات . فلا يزال اعتقاده يزداد رسوخا بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه ، وبما يرد عليه من شواهد الاحاديث وفوائدها ، وبما يسطع عليه من أنوار العبادات ووظائفها ، وبما يسرى اليه من مشاهدة الصالحين ومجالستهم وسماعهم وهيئاتهم في الخضوع لله عز وجل ، والخوف منه ، والاستكانة له ، فيكون أول التلقين كإلقاء بذر في الصدر ، وتكون هذه الأسباب كالسقى والتربية له ، حتى ينمو ذلك البذر ويقوى ويرتفع شجرة طيبة راسخة أصلها ثابت وفرعها في السماء . وينبغي أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة ، فإن ما يشوشه الجدل أكثر مما يمهده ، وما يفسده أكثر مما يصلحه ؛ بل تقويته بالجدل تضاهى ضرب الشجرة بالمدة من الحديد ، رجاء تقويتها بأن تكثر أجزاؤها ، وربما يفتتها ذلك ويفسدها وهو الاغلب ، والمشاهدة تكفيك في هذا بياناً ، فناهيك بالعيان برهاناً . فقس عقيدة أهل الصلاح والتقوى من عوام الناس ، بعقيدة المتكلمين والمجادلين فترى اعتقاد العامى في الثبات كالطود الشاخص لا تحركه الدواهي والصواعق ، وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتقسيمات الجدل كخيوط مرسل في الهواء تفيثه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا ، إلا من سمع منهم دليل الاعتقاد فتلقفه تقليداً ، كالتلقف



نفس الاعتقاد تقليدا . إذ لا فرق في التقليد بين تعلم الدليل أو تعلم المدلول ؛ فتلقين الدليل شيء ، والاستدلال بالنظر شيء آخر بعيد عنه .

ثم الصبي إذا وقع نشوه على هذه العقيدة ، إن اشتغل بكسب الدنيا لم ينفصح له غيرها ، ولكنه يسلم في الآخرة باعتقاد أهل الحق اذ لم يكلف الشرع أجلاف العرب أكثر من التصديق الجازم بظاهر هذه العقائد ، فأما البحث والتفتيش وتكلف نظم الأدلة فلم يكلفوه أصلا . وإن أراد أن يكون من سالكي طريق الآخرة وساعده التوفيق حتى اشتغل بالعمل ولازم التقوى ونهى النفس عن الهوى ، واشتغل بالرياضة والمجاهدة ، انفتحت له أبواب من الهداية تكشف عن حقائق هذه العقيدة بنور إلهي يقذف في قلبه بسبب المجاهدة ، تحقيقاً لوعده عز وجل ، إذ قال : «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين . وهو الجوهر النفيس الذي هو غاية إيمان الصديقين والمقربين ، واليه الإشارة بالسر الذي وقر في صدر أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، حيث فضل به الخلق ، وانكشف ذلك السر ، بل تلك الأسرار ، له درجات بحسب درجات المجاهدة ودرجات الباطن في النظافة والطهارة عما سوى الله تعالى ، وفي الاستضاءة بنور اليقين . وذلك

كتفاوت الخلق في أسرار الطب والفقه وسائر العلوم ، إذ يختلف ذلك باختلاف الاجتهاد واختلاف العطرة في الذكاء والفطنة ؛ وكما لا تنحصر تلك الدرجات ، فكذلك هذه .

### مسألة :

فإن قلت : تعلم الجدل والكلام مذموم كتعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه ؟

فاعلم أن للناس في هذا غلوا وإسرافا في أطراف . فمن قائل إنه بدعة وحرام ، وأن العبد إن لقي الله عز وجل بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام . ومن قائل إنه واجب وفرض إما على الكفاية أو على الأعيان ، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات ، فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله تعالى .

وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أهل الحديث من السلف . قال ابن عبد الأعلى رحمه الله : سمعت الشافعي رضي الله عنه يوم ناظر حفصاً الفرد ، وكان من متكلمى المعتزلة يقول : لأن يلقى الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله ، خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام ؛

ولقد سمعت من حفص كلاماً لا أقدر أن أحكيه . وقال أيضاً :  
 قد أطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط ، ولأن يبتلى  
 العبد بكل ما نهى الله عنه - ما عدا الشرك - خير له من أن ينظر  
 في الكلام . وحكى الكرابيسي أن الشافعي رضى الله عنه سئل  
 عن شيء من الكلام فغضب وقال : سل عن هذا حفصاً الفرد  
 وأصحابه أخزاهم الله . ولما مرض الشافعي رضى الله عنه ، دخل  
 عليه حفص الفرد ، فقال له : من أنا ؟ فقال : حفص الفرد ،  
 لا حفظك الله ولا رعاك حتى تشوب مما أنت فيه . وقال أيضاً :  
 لو علم الناس ما في الكلام من الأهواء لفروا منه فرارهم من الأسد  
 وقال أيضاً إذا سمعت الرجل يقول الاسم هو المسمى أو غير المسمى  
 فاشهد بأنه من أهل الكلام ، ولا دين له . قال الزعفراني قال الشافعي  
 حكمت في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجرید ويطاف بهم في  
 القبائل والعشائر . ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة  
 وأخذ في الكلام .

وقال أحمد بن حنبل : لا يفلح صاحب الكلام أبداً ، ولا تكاد  
 ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل . وبالع في ذمه ، حتى  
 هجر الحارث المحاسبي - مع زهده وورعه - بسبب تصنيفه  
 كتاباً في الرد على المبتدعة ، وقال له : ويحك أأست تحكى بدعتهم

أولاً ، ثم ترد عليهم ؟ ألسنت تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة والتفكر في تلك الشبهات فيدعوهم ذلك إلى الرأي والبحث ؟ وقال أحمد رحمه الله : علماء الكلام زنادقة .

وقال مالك رحمه الله : رأيت أن جاءه من هو أجدل منه ؟ أبدع دينه كل يوم لدين جديد ؟ يعني أن أقوال المتجادلين تتفاوت وقال مالك رحمه الله أيضاً : لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء . فقال بعض أصحابه في تأويله : إنه أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أى مذهب كانوا .

وقال أبو يوسف : من طلب العلم بالكلام تزندق .  
وقال الحسن : لا تجادلوا أهل الأهواء ، ولا تجالسوهم ، ولا تسمعوا منهم .

وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا ، ولا ينحصر مانقل عنهم من التشديدات فيه . وقالوا : ماسكت عنه الصحابة . مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الالفاظ من غيرهم — إلا لعلمهم بما يتولد منه من الشر . ولذلك قال النبي ﷺ : هلك المنتطعون هلك المنتطعون هلك المنتطعون ، أى المتعمقون في البحث والاستقصاء . واحتجوا أيضاً بأن ذلك لو كان من

الدين ، لكان ذلك أهم ما يأمر به رسول الله ﷺ ، ويعلم طريقه ،  
ويشئ عليه وعلى أربابه . فقد عليهم الاستنجاء وندبهم إلى علم  
الفرائض ، وأثنى عليهم ، ونهاهم عن الكلام في القدر ، وقال :  
أمسكوا عن القدر . وعلى هذا استمر الصحابة رضى الله عنهم .

فالزيادة على الأستاذ طغيان وظلم ، وهم الأستاذون والقذوة ،  
ونحن الاتباع والتلامذة .

وأما الفرقة الأخرى فاحتجوا بأن قالوا : إن المحذور من  
الكلام إن كان ، هو لفظ الجوهر والعرض . وهذه الاصطلاحات  
الغريبة التي لم تعدها الصحابة رضى الله عنهم ، فالأمر فيه قريب ،  
إذ ما من علم إلا وقد أحدث فيه اصطلاحات لأجل التفهيم ،  
كالحديث والتفسير والفقه ، ولو عرض عليهم عبارة النقض  
والكسر والتركيب والتعدية وفساد الوضع إلى جميع الأسئلة التي  
تورد على القياس ، لما كانوا يفقهونه . فإحداث عبارة للدلالة  
على مقصود صحيح كإحداث آنية على هيئة جديدة لاستعمالها في  
مباح . وإن كان المحذور هو المعنى ، فنحن لانغي به إلا معرفة  
الدليل على حدوث العالم ووحدانية الخالق وصفاته ، كما جاء في  
في الشرع ، فمن أين تحرم معرفة الله تعالى بالدليل ؟ وإن كان المحذور

هو الشغب والتعصب ، والعداوة والبغضاء ، وما يفضى إليه الكلام ، فذلك محرم ويجب الاحتراز عنه . كما أن الكبير والعجيب والرياء وطلب الرياسة مما يفضى إليه علم الحديث والتفسير والفقه ، وهو محرم يجب الاحتراز عنه ، ولكن لا يمنع من العلم لأجل أدائه إليه . وكيف يكون ذكر الحجة والمطالبة بها والبحث عنها ، محظوراً ، وقد قال الله تعالى : قل هاتوا برهانكم ، وقال عز وجل : ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حى عن بينة ، وقال تعالى : قل هل عندكم من سلطان بهذا ، أى حجة وبرهان ، وقال تعالى : قل فقله الحجة البالغة ، وقال تعالى : ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى ربه ، إلى قوله : فهت الذى كفر ، إذ ذكر سبحانه احتجاج إبراهيم ومجادلته وإخامه خصمه فى معرض الثناء عليه ، وقال عز وجل : وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ، وقال تعالى : قالوا يانوح قد جادلنا فأكثر جدالنا ، وقال تعالى فى قصة فرعون : وما رب العالمين ، إلى قوله : أولو جثتك بشىء مبين وعلى الجملة فالقرآن من أوله إلى آخره محاجة مع الكفار .

فعمدة أدلة المتكلمين فى التوحيد قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . وفى النبوة ، وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله . وفى البعث ، قل يحييها الذى

أنشأها أول مرة : . إلى غير ذلك من الآيات والأدلة . ولم تزل الرسل صلوات الله عليهم يحاجون المنكرين ويجادلونهم . قال تعالى : وجادلهم بالتي هي أحسن . فالصحابة رضى الله عنهم أيضاً كانوا يحاجون المنكرين ويجادلون ، ولكن عند الحاجة ؛ وكانت الحاجة إليه قليلة في زمانهم . وأول من سن دعوة المبتدعة بالمجادلة إلى الحق على بن أبي طالب رضى الله عنه ، إذ بعث ابن عباس رضى الله عنهما إلى الخوارج فكلهم فقال : ماتنقمون على إمامكم ؟ قالوا : قاتل ولم يسب ولم يغتم ، فقال : ذلك في قتال الكفار ، أرأيتم لو سببت عائشة رضى الله عنها في يوم الجمل ، فوقعت عائشة رضى الله عنها في سهم أحدكم ، أكنتم تستحلون منها ماتستحلون من ملككم وهي أمكم في نص الكتاب ؟ فقالوا : لا . فرجع منهم إلى الطاعة بمجادلته ألفان .

وروى أن الحسن ناظر قدريا ، فرجع عن القدر . وناظر على بن أبي طالب كرم الله وجهه رجلا من القدرية . وناظر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يزيد بن عمية في الإيمان ، قال عبد الله : لو قلت إني مؤمن لقلت إني في الجنة ، قال له يزيد بن عمية : يا صاحب رسول الله هذه زلة منك ، وهل الإيمان إلا أن

تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث والميزان وتقيم الصلاة والصوم والزكاة ، ولنا ذنوب لو نعلم أنها تغفر لنا لعلينا أننا من أهل الجنة ، فمن أجل ذلك نقول إنا مؤمنون ولا نقول إنا من أهل الجنة ؟ فقال ابن مسعود : صدقت والله إنها منى زلة .

فينبغي أن يقال : كان خوضهم فيه قليلا لا كثيراً ، وقصيراً لا طويلاً ، وعند الحاجة لا بطريق التصنيف والتدريس واتخاذ صناعة .

فيقال : أما قلة خوضهم فيه فإنه كان لقلة الحاجة ، إذ لم تكن البدعة تظهر في ذلك الزمان . وأما القصر فقد كان الغاية لإحاطة الخصم واعترافه وانكشاف الحق وإزالة الشبهة ، فلو طال أشكال الخصم أو لجأه لطال لاحتالة الزامهم ، وما كانوا يقدرون قدر الحاجة بميزان ولا مكيال بعد الشروع فيها . وأما عدم تصديهم للتدريس والتصنيف فيه ، فهكذا كان دأبهم في الفقه والتفسير والحديث أيضاً ، فإن جاز تصنيف الفقه ووضع الصور النادرة التي لا تتفق إلا على الدور إما ادخاراً ليوم وقوعها وإن كان نادراً أو تشجيعاً للخواطر ، فنحن أيضاً نرتب طرق المجادلة لتوقع وقوع الحاجة بثوران شبهة أو هيجان مبتدع أو لتشجيع



الخطر أولادخار الحجة حتى لا يعجز عنها عند الحاجة كمن يعد  
السلاح قبل القتال ليوم القتال .

فهذا ما يمكن أن يذكر للفريقين .

فإن قلت : فما المختار عندك فيه ؟

فاعلم أن الحق فيه أن إطلاق القول بذمه في كل حال ، أو  
بمحمده في كل حال ، خطأ ؛ بل لأبد فيه من تفصيل . فاعلم أولاً ،  
أن الشيء قد يحرم لذاته كالخمر والميتة ، وأعني بقولي لذاته أن علة  
تحريمه وصف في ذاته وهو الاسكار والموت . وهذا إذا سئلنا  
عنه أطلقنا القول بأنه حرام ، ولا يلتفت إلى إباحة الميتة عند  
الاضطرار وإباحة تجرع الخمر إذا غص الإنسان بالقمة ولم يجد  
ما يسيغها سوى الخمر وإلى ما يحرم لغيره كالبيع على بيع أخيك  
المسلم في وقت الخيار والبيع وقت النداء ، وكأكل الطين فإنه  
يحرم لما فيه من الأضرار . وهذا ينقسم إلى ما يضر قليله وكثيره ؛  
فيطلق القول عليه بأنه حرام ، كالسم الذي يقتل قليله وكثيره ؛  
ولما يضر عند الكثرة ، فيطلق القول عليه بالإباحة ، كالعسل  
فإن كثيره يضر بالمحرور ، وكأكل الطين . وكان إطلاق التحريم  
على الطين والخمر ، والتحليل على العسل التفات إلى أغلب الأحوال

فإن تصدى شيء تقابلت فيه الأحوال ، فالأولى والأبعد عن  
الالتباس أن يفصل .

فنعود إلى علم الكلام ونقول : إن فيه منفعة وفيه مضرة .  
فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال ، أو مندوب إليه أو  
واجب ، كما يقتضيه الحال ؛ وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار  
ومحله حرام . أما مضرته فاثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها  
عن الجزم والتصميم ، فذلك مما يحصل في الابتداء ورجوعها  
بالدليل مشكوك فيه ويختلف فيه الأشخاص فهذا ضرره في الاعتقاد  
الحق . وله ضرر آخر في تأكيد اعتقاد المبتدعة للبدعة ، وتثبيتته  
في صدورهم بحيث تلبعت دواعيهم ويشتد حرصهم على الإصرار  
عليه . ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل  
ولذلك ترى المبتدع العامى يمكن أن يزول اعتقاده باللفظ في  
أسرع زمان إلا إذا كان نشوؤه في بلد يظهر فيها الجدل والتعصب  
فإنه لو اجتمع عليه الأولون والآخرون لم يقدروا على نزع البدعة  
من صدره ، بل الهوى والتعصب وبعض خصوم المجادلين وفرقة  
الخالفين يستولى على قلبه ويمنعه من إدراك الحق . حتى لو قيل له :  
هل تريد أن يكشف الله تعالى لك الغطاء ، ويعرفك بالبيان أن

الحق مع خصمك ، لكره ذلك خيفة أن يفرح به خصمه ، وهذا هو الداء العضال الذى استطار فى البلاد والعباد ، وهو نوع فساد أثاره المجادلون بالتعصب . فهذا ضرره .

وأما منفعته ، فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هى عليه ، وهيهات . فليس فى الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف . ولعل التخطيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف . وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوى ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا ، فاسمع هذا من خبر الكلام ثم قلاد بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى متنى درجة المتكلمين وجاوز ذلك إلى التعمق فى علوم آخر تناسب نوع الكلام وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة ، من هذا الوجه مسدود . ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور ، ولكن على الدور فى أمور جليلة تكاد تفهم قبل التعمق فى صنعة الكلام ؛ بل منفعته ، شيء واحد وهو حراسة العقيدة التى ترجعناها على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة بأنواع الجدل . فإن العامى ضعيف يستفزّه جدل المبتدع وإن كان فاسداً ، ومعارضة الفاسد بالفاسد تدفعه . والناس متعبدون بهذه

العنيدة التي قدمناها ، إذ ورد الشرع بها لما فيها من صلاح دينهم  
ودنيائهم ، وأجمع الساف الصالح عليها ؛ والعلماء يتعبدون بحفظها  
على العوام من تلبيسات المبتدعة ، كما تعبد السلاطين بحفظ  
أموالهم عن تهجمات الظلمة والغصاب .

وإذا وقعت الاحاطة بضرره ومنفعته ، فينبغي أن يكون  
كالطبيب الحاذق في استعمال الدواء الخطر ، إذ لا يضعفه إلا في  
موضعه ، وذلك في وقت الحاجة وعلى قدر الحاجة .

وتفصيله أن العوام المشتغلين بالحرف والصناعات يجب أن  
يتركوا على سلامة عقائدهم التي اعتقدوها مهما تلقنوا الاعتقاد  
الحق الذي ذكرناه ، فإن تعليمهم الكلام ضرر محض في حقهم ؛  
إذ ربما يثير لهم شكاً ، ويزال عليهم الاعتقاد ، ولا يمكن القيام  
بعد ذلك بالاصلاح . وأما العاى المعتقد للبدعة فينبغي أن يدعى  
إلى الحق بالتلطف لا بالتعصب ، وبالكلام اللطيف المقنع للنفس  
المؤثر فى القلب القريب من سياق أدلة القرآن والحديث الممزوج  
بن من الوعظ والتحذير ، فإن ذلك أنفع من الجدل الموضوع  
على شرط المتكلمين . إذ العاى إذا سمع ذلك اعتقد أنه نوع صنعة  
من الجدل تعلها المتكلم ليستدرج الناس إلى اعتقاده ، فإن عجز

عن الجواب قدر أن المجادلين من أهل مذهبه أيضاً يقدرّون على دفعه . فالجدل مع هذا ومع الأول حرام ، وكذا مع من وقع في شك إذ يجب إزالته باللفظ والوعظ والأدلة القسرية المقبولة البعيدة عن تعمق الكلام . واستقصاء الجدل إنما ينفع في موضع واحد ، وهو أن يفرض على اعتقد البدعة بنوع جدل سمعه ، فيقابل ذلك الجدل بمثله ، فيعود إلى اعتقاد الحق . وذلك فيمن ظهر له من الأنس بالمجادلة ما يمنعه عن القناعة بالمواظع والتحذيرات العامة ، فقد انتهى هذا إلى حالة لا يشفيه منها إلا دواء الجدل . فجاز أن يليق إليه .

وأما في بلاد تقل فيها البدعة ، ولا تختلف فيها المذاهب ، فيقتصر فيها على ترجمة الاعتقاد الذي ذكرناه ، ولا يتعرض للأدلة ويترصد وقوع شبهه ؛ فإن وقعت ذكر بقدر الحاجة . فإن كانت البدعة شائعة ، وكان يخاف على الصليان أن يخدعوا ، فلا بأس بأن يعلوا القدر الذي أودعناه كتاب الرسالة القدسية ، ليكون ذلك سبباً لدفع تأثير مجادلات المبتدعة إن وقعت إليهم ، وهذا مقدار مختصر ، وقد أودعناه هذا الكتاب لاختصاره .

فإن كان فيه ذكاء وتنبيه بذكائه لموضع سؤال أو ثارت في نفسه

شبهة ، فقد بدت العلة المخطورة ، وظهر الداء ، فلا بأس أن يرقى منه إلى القدر الذى ذكرناه فى كتاب « الاقتصاد فى الاعتقاد » ، وهو قدر خمسين ورقة ، وليس فيه خروج عن النظر فى قواعد العقائد ، إلى غير ذلك من مباحث المتكلمين .

فإن أقنعه ذلك كفى عنه ، وإن لم يقنعه ذلك فقد صارت العلة مزمنة والداء غالباً والمرض سارياً ، فليتلطف به الطبيب بقدر إمكانه ، وينتظر قضاء الله تعالى فيه إلى أن ينكشف له الحق بتيانة من الله سبحانه ، أو يستمر على الشك والشبهة إلى ما قدر له . فالقدر الذى يحويه ذلك الكتاب وجنسه من المصنفات هو الذى يرجى نفعه ، فأما الخارج منه فقسمان :

أحدهما : بحث عن غير قواعد العقائد ، كالبحث عن الاعتمادات وعن الأكوان وعن الإدراكات وعن الخوض فى الرؤية ، هل كان لها ضد يسمى المنع أو العمى ، وإن كان فذلك واحد هو منع عن جميع ما لا يرى أو ثبت لكل مرتئ يمكن رؤيته منع بحسب عدده ، إلى غير ذلك من النزعات المضلات .

والقسم الثانى : زيادة تقرير لتلك الأدلة فى غير تلك القواعد وزيادة أسئلة وأجوبة . وذلك أيضاً استقصاء لا يزيد إلا ضللاً

وجاهلاً في حق من لم يقنعه ذلك القدر . فرب كلام يزيد الإطباب  
والتقرير غموضاً . ولو قال قائل : البحث عن حكم الإدراكات  
والاعتمادات ، فيه فائدة تشحيد الخواطر ، والخاطر آلة الدين ،  
كالسيف آلة الجهاد ، فلا بأس بتشحيذه ؛ كان كقوله لعب الشطرنج  
يشحن الخاطر ، فهو من الدين أيضاً . وذلك هوس ، فإن الخاطر  
يتشحن بسائر علوم الشرع ، ولا يخاف فيه مضرة ، فقد عرفت  
بهذا القدر المذموم والقدر المحمود من الكلام ، والحال التي يحمد  
فيها ، والشخص الذي ينتفع به والشخص الذي لا ينتفع به .

فإن قلت : مهما اعترفت بالحاجة إليه في دفع المبتدعة ،  
والآن قد ثارت البدع وعمت البلوى وأرهقت الحاجة ، فلا بد أن  
يصير القيام بهذا العلم من فروض الكفايات ، كالقيام بحراسة  
الأموال وسائر الحقوق كالقضاء والولاية وغيرهما . وما لم يشغل  
العلماء بنشر ذلك والتدريس فيه والبحث عنه لا يدوم ، ولو ترك  
بالكلية لا ندرس . وليس في مجرد الطباع كفاية لحل شبه المبتدعة  
ما لم يتعلم فينبغي أن يكون التدريس فيه والبحث عنه أيضاً من  
الكفايات بخلاف زمن الصحابة رضي الله عنهم ، فإن الحاجة  
ما كانت ماسة إليه .

فاعلم أن الحق أنه لا بد في كل بلد من قائم بهذا العلم مستقل بدفع شبه المبتدعة التي ثارت في تلك البلدة ، وذلك يدوم بالتعليم . ولكن ليس من الصواب تدريسه على العموم كتدريس الفقه والتفسير ، فإن هذا مثل الدواء والفقه مثل الغذاء ، وضرر الغذاء لا يحذر ، وضرر الدواء محذور لما ذكرنا فيه من أنواع الضرر .

فالعالم به ينبغي أن يخص بتعليم هذا العلم من فيه ثلاث خصال .

إحداها . التجرد للعلم والحرص عليه ، فإن المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشكوك إذا عرضت .

والثانية : الذكاء والفطنة والفصاحة ؛ فإن البليد لا ينتفع بفهمه والقدم<sup>(١)</sup> لا ينتفع بحججه ، فيخاف عليه من ضرر الكلام ولا يرجى فيه نفعه .

والثالثة : أن يكون في طبعه الصلاح والديانة والتقوى ، ولا تكون الشهوات غالبة عليه ، فإن الفاسق بأدنى شبهة ، ينخلع

---

(١) القدم : العي ، ورجل قدم أى رجل عي ثقيل .



عن الدين ، فإن ذلك يحل عنه الحجر ويرفع السد الذى بينه وبين الملاذ فلا يحرص على إزالة الشبهة ، بل يقتنمها ليتخلص من أعباء التكليف فيكون ما يفسده مثل هذا المتعلم أكثر مما يصلحه .

وإذا عرفت هذه الانقسامات ، اتضح لك أن هذه الحجة المحمودة فى الكلام إنما هى من جنس حجج القرآن من الكلمات اللطيفة المؤثرة فى القلوب المقنعة للنفوس ، دون التغافل فى التفسيات والتدقيقات التى لا يفهمها أكثر الناس ، وإذا فهموها اعتقدوا أنها شعوذة وصناعة تعلبها صاحبها للتبليس ، فإذا قابله مثله فى الصنعة قاومه . وعرفت أن الشافعى وكافة السلف إنما منعوا عن الخوض فيه والتجرد له ، لما فيه الضرر الذى نهىنا عليه ؛ وأن ما نقل عن ابن عباس رضى الله عنه من مناظرة الخوارج ، وما نقل عن على رضى الله عنه من المناظرة فى القدر وغيره كان من الكلام الجلى الظاهر وفى محل الحاجة ، وذلك محمود فى كل حال .

نعم ، وقد تختلف الأعصار فى كثرة الحاجة وقلتها ، فلا يبعد أن يختلف الحكم لذلك . فهذا حكم العقيدة التى تعبد الخلق بها ، وحكم طريق النضال عنها وحفظها . فأما إزالة الشبهة وكشف الحقائق ومعرفة الأشياء على ما هى عليه وإدراك الأسرار التى

يترجمها ظاهر ألفاظ هذه العقيدة ، فلا مفتاح له إلا المجاهدة وقع الشهوات والإقبال بالكلية على الله تعالى وملازمة الفكر الصافي عن شوائب المجادلات . وهي رحمة من الله عز وجل تفيض على من يتعرض لنفحاتها بقدر الرزق وبحسب التعرض وبحسب قبول المحل . وطهارة القلب ، وذلك البحر الذي لا يدرك غوره ولا يبلغ ساحله .

### مسألة :

فإن قلت : هذا الكلام يشير إلى أن هذه العلوم لها ظواهر وأسرار ، وبعضها جلي يبدو أولا وبعضها خفي يتفتح بالمجاهدة والرياضة والطلب الحثيث والفكر الصافي والسر الخالي عن كل شيء من أشغال الدنيا سوى المطالب . وهذا يكاد يكون مخالفا للشرع ، إذ ليس للشرع ظاهر وباطن وسر وعلم ، بل الظاهر والباطن والسر والعلم واحد فيه .

فاعلم أن انقسام هذه العلوم إلى خفية وجلية لا ينكرها ذو بصيرة إنما ينكرها الناصرون الذين تلقفوا في أوائل الصبا شيئا وجدوا عليه ، فلم يكن لهم ثرق إلى شأو العلاء ومقامات

العلماء والأولياء ، وذلك ظاهر من أدلة الشرع . قال ﷺ : إن للقرآن ظاهراً وباطناً وحداً ومطلعا . وقال علي رضي الله عنه . — وأشار إلى صدره — إن ههنا علوماً جمة لو وجد لها حملة . وقال ﷺ : نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم . وقال ﷺ : ما حدث أحد قوماً بحديث لم تباهه عقولهم إلا كان فتنة عليهم . وقال الله تعالى : وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون . وقال ﷺ : إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العالمون - الله تعالى ( الحديث إلى آخره ) كما أوردناه في كتاب العلم وقال ﷺ : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً . فلي - شعري إن لم يكن ذلك سر أمتع من إفشائه لقصور الأفهام عن إدراكه أو لمعنى آخر ، فلم لم يذكره لهم ؟ ولا شك أنهم كانوا يصدقونه لو ذكره لهم . وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عز وجل : الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن يتنزل الأمر بينهما ، لو ذكرت تفسيره لرجتموني ، وفي لفظ آخر لقلتم إنه كافر . وقال أبو هريرة رضي الله عنه : حفظت من رسول الله ﷺ دعامين ، أما أحدهما فبثثته ، وأما الآخر لو بثثته لقطع هذا الحلقوم . وقال ﷺ : ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة . ولكن بسر وقر في صدره رضي الله عنه .

ولا شك أن ذلك السر كان متعلقا بقواعد الدين غير خارج منها وما كان من قواعد الدين لم يكن خافيا بظواهره على غيره . وقال سهل التستري رضى الله عنه : للعالم ثلاثة علوم ، علم ظاهر يبذله لأهل الظاهر ، وعلم باطن لا يسعه اظهاره إلا لأهله ، وعلم هو بينه وبين الله تعالى لا يظهره لأحد . وقال بعض العارفين : إفشاء سر الربوبية كفر . وقال بعضهم : للربوبية سر لو أظهر لبطلت النبوة ، وللنبوة سر لو كشف لبطل العلم ، وللعلماء بالله سر لو أظهره لبطل الأحكام . وهذا القائل إن لم يرد بذلك بطلان النبوة في حق الضعفاء لقصور فهمهم ، فما ذكره ليس بحق ، بل الصحيح أنه لا تناقض فيه ، وأن الكامل من لا يطنى نور معرفته نور ورعه ، وملاك الورع النبوة .

### مسألة :

فإن قلت : هذه الآيات والأخبار يتطرق إليها تأويلات فبين لنا كيفية اختلاف الظاهر والباطن ، فإن الباطن إن كان مناقضا للظاهر ففيه إبطال الشرع . وهو قول من قال : إن الحقيقة خلاف الشريعة ، وهو كفر ، لأن الشريعة عبارة عن الظاهر والحقيقة عبارة عن الباطن ؛ وإن كان لا يناقضه ولا يخالفه فهو

هو فيزول به الانقسام ، ولا يكون للشرع سر لا يفشى ، بل يكون الحنفى والجللى واحداً .

فاعلم أن هذا السؤال يحرك خطبا عظيما ، وينجر إلى علوم المكافحة ، ويخرج عن مقصود علم المعاملة ، وهو غرض هذه الكتب . فإن العنايد التي ذكرناها من أعمال القلوب ، وقد تعبدنا بتلخيصها بالمبول والتصديق بعقد القلب عليها ، لا بأن نتوصل إلى أن تنكشف لنا حقائقها ، فإن ذلك لم يكلف به كافة الخلق ، ولولا أنه من الأعمال لما أوردناه في هذا الكتاب ولولا أنه عمل ظاهر القلب لا عمل باطنه لما أوردناه في الشطر الأول من الكتاب وإنما الكشف الحقيقى هو صفة سر القلب وباطنه ، ولكن إذا انجر الكلام إلى تحريك خيال فى مناقضة الظاهر للباطن فلا بد من كلام وجيز فى حله . فمن قال : إن الحقيقة تخالف الشريعة أو الباطن يناقض الظاهر فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان بل الأسرار التي يختص بها المقربون بدركها ولا يشاركون إلا كثرون فى عملها ويمتنعون عن إفشائها إليهم ، ترجع إلى خمسة أقسام :

القسم الأول : أن يكون الشئ فى نفسه دقيقاً تسكل أكثر الأفهام عن دركه ، فيختص بدركه الخواص ، وعليهم أن لا يفتشوه

إلى غير أهله ، فيصير ذلك فتنة عليهم حيث تقصر أفهامهم عن  
الدرك وإخفاء سر الروح . وكف رسول الله صلى عليه وسلم عن  
بيانه من هذا القسم ، فإن حقيقته مما تكل الأفهام عن دركه  
وتقصر الاوهام عن تصور كنهه . ولا تظن أن ذلك لم يكن  
مكشوفاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن من لم يعرف الروح  
فكأنه لم يعرف نفسه ، ومن لم يعرف نفسه فكيف يعرف ربه  
سبحانه ، ولا يبعد أن يكون ذلك مكشوفاً لبعض الاولياء والعلماء  
وإن لم يكونوا أنبياء ، ولكنهم يتأدبون بأداب الشرع فيسكتون  
عما سكت عنه . بل في صفات الله عز وجل من الخفايا ما تقصر  
أفهام الجماهير عن دركه ، ولم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إلا الظواهر للأفهام من العلم والقدرة وغيرهما ، حتى فهمها الخلق  
بنوع مناسبة توهموها إلى علمهم وقدرتهم ، إذ كان لهم من الأوصاف  
ما يسمى علما وقدرة فيتوهمون ذلك بنوع مقايسة . ولو ذكر  
من صفاته ما ليس للخلق مما يناسبه بعض المناسبة شئ لم يفهموه  
بل لذة الجماع إذا ذكرت للصبي أو العينين لم يفهمها إلا بمناسبة  
إلى لذة المطعوم الذي يدركه ؛ ولا يكون ذلك فهما على التحقيق  
والمخالفة بين علم الله تعالى وقدرته وعلم الخلق وقدرتهم أكثر من  
المخالفة بين لذة الجماع والأكل .

وبالجملة ، فلا يدرك الإنسان إلى نفسه رصفاته نفسه بما هي حاضرة له في الحال أو بما كانت له من قبل ، ثم بالمنايا إلى يديه يفهم ذلك لغيره ؛ ثم قد يصدق بأن بينهما تفاوتاً في الشرف والكمال فليس في قوة البشر إلا أن يثبت الله تعالى ما هو ثابت لنفسه من الفعل والعلم والقدرة وغيرها من الصفات ، مع التصديق بأن ذلك أكمل وأشرف ، فيكون معظم تحريره على صفات نفسه لا على ما اختص الرب تعالى به من الجلال . ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ؛ وليس المعنى أعجز عن التعبير عما أدركته ، بل هو اعتراف بالقصور عن إدراك كنهه جلالة . ولذلك قال بعضهم : ما عرف الله بالحقيقة سوى الله عز وجل وقال الصديق رضي الله عنه : الحمد لله الذي لم يجعل للخلق سبيلاً إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته .

ولنقبض عنان الكلام عن هذا النمط ، ولنرجع إلى الغرض وهو أن أحد الأقسام ما تسكل الأفهام عن إدراكه ، ومن جملة الروح ، ومن جملة بعض صفات الله تعالى . ولعل الإشارة إلى مثله في قوله صلى الله عليه وسلم : إن لله سبحانه سبعين حجاباً من نور لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل من أدركه بصره .

القسم الثاني : من الخفيات التي يمتنع الأنبياء والصديقون عن ذكرها ما هو مفهوم في نفسه لا بكل الفهم عنه ، ولكن ذكره يضر بأكثر المستمعين ولا يضر بالأنبياء والصديقين . وسر القدر - الذي منع أهل العلم من إنشائه - من هذا القسم . فلا يبعد أن يكون ذكر بعض الحقائق مضراً ببعض الخلق ، كما يضر نور الشمس بأبصار الخفافيش ، وكما تضر رياح الورد بالجعل وكيف يبعد هذا وقولنا : إن الكفر والزنا والمعاصي والشرور ، كله بقضاء الله تعالى وإرادته ، ومشيئته حق في نفسه . وقد أضر سماعة بقوم إذا أوهم ذلك عندهم أنه دلالة على السفه ، ونقيض الحكمة ، والرضا بالقبيح والظلم ؛ وقد ألد ابن الراوندي وطائفة من المخدولين بمثل ذلك . وكذلك سر القدر ، لو أفشى ، لأوهم عند أكثر الخلق عجزاً إذ تنقصر أفهامهم عن إدراك ما يزيل ذلك الوهم عنهم . ولو قال قائل : إن القيامة لو ذكر ميقاتها وأنها بعد ألف سنة أو أكثر أو أقل ، لكان مفهوماً ؛ ولكن لم يذكر لمصلحة العباد وخوفاً من الضرر ، فلعل المدة إليها بعيدة فيطول الآمد وإذا استبطأت النفوس وقت العقاب قل اكترائها ، ولعلها كانت قريبة في علم الله سبحانه ولو ذكرت لعظم الخوف وأعرض الناس عن الأعمال وخربت الدنيا . فهذا المعنى لو اتجه وصح ، فيكون مثالا لهذا القسم .



القسم الثالث : أن يكون الشيء بحيث لو ذكر صريحاً لفهم ولم يكن فيه ضرر ، ولكن يمكن على سبيل الاستعارة والرمز ليكون وقعه في قلب المستمع أغاب وله مصلحة في أن يعظم وقع ذلك الأمر في قلبه ، كما لو قال قائل : رأيت فلانا يقلد الدر في أعناق الخنازير ، فكفى به عن إفشاء العلم وبث الحكمة إلى غير أهلها . فالمستمع قد يسبق إلى فهمه ظاهر اللفظ ، والمحقق إذا نظر وعلم أن ذلك الإنسان لم يكن معه در ولا كان في موضعه خنزير تفتن لدرك السر والباطن ، فيتفاوت الناس . ومن هذا قال الشاعر :

رجلان ، خياط وآخر حائك

مقابلان على السماك الأعزل .

لا زال ينسج ذاك خرقة مدبر

ويخيط صاحبه صاحبه ثياب المقبل

فإنه عبر عن سبب سماوى في الأقبال والأدبار برجلين صانعين ، وهذا النوع يرجع إلى التعبير عن المعنى بالصورة التي تتضمن عين المعنى أو مثله . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : إن المسجد لينزوى من النخامة كما تنزوى الجلدة على النار . وأنت ترى أن ساحة المسجد لا تنقبض بالنخامة . ومعناه أن روح المسجد كونه معظما

ورمى النخامة فيه تحقير له ، فيضاد معنى المسجدية مضادة النار لا اتصال أجزاء الجلدة . وكذلك قولة صلى الله عليه وسلم : أما يخشى الذى برفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار . وذلك من حيث الصورة لم يكن قط ولا يكون ، ولكن من حيث المعنى هو كائن ، اذ رأس الحمار لم يكن لحقيقته لكونه وشكله بل لخاصيته وهى البلادة والحق ؛ ومن رفع رأسه قبل الإمام فقد صار رأسه رأس حمار فى معنى البلادة والحق ، وهو المقصود دون الشكل الذى هو قالب المعنى . اذ من الحق أن يجمع بين الاقتداء وبين التقدم ، فإنها متناقضان .

ولنما يعرف أن هذا السر على خلاف الظاهر إما بدليل عقلى أو شرعى .

أما العقلى ، فإن يكون حمله على الظاهر غير ممكن ، كقوله ﷺ عليه وسلم : قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن . إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين فلم نجد فيها أصابع ، فعلم أنها كفاية عن القدرة التى هى سر الأصابع وروحها الخفى ، وكفى بالأصابع عن القدرة لأن ذلك أعظم وقعاً فى تفهم تمام الاقتدار ومن هذا القبيل فى كنياته عن الاقتدار قوله تعالى : إنما قولنا

لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون . فإن ظاهره ممتنع ، إذ قوله : كن ، إن كان خطاباً للشيء قبل وجوده فهو محال إذا لمعدوم لا يفهم الخطاب حتى يمتثل وإن كان بعد الوجود فهو مستغن عن التكوين . ولكن لما كانت هذه الكناية أوقع في النفوس في تفهيم غاية الاقتدار عدل إليها .

وأما المدرك بالشرع ، فهو أن يكون إجراؤه على الظاهر ممكناً ، ولكنه يروى أنه أريد به غير الظاهر ، كما ورد في تفسير قوله تعالى : أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها (الآية) وأن معنى الماء ههنا هو القرآن ، ومعنى الأودية هي القلوب ، وأن بعضها احتملت شيئاً كثيراً وبعضها قليلاً وبعضها لم يحتمل ، والزبد مثل الكفر والنفاق فإنه لا يثبت ، والهداية التي تنفع الناس تتمكث .

وفي هذا القسم تعمق جماعة فأولوا ماورد في الآخرة من الميزان والصراط وغيرهما ، وهو بدعة ، إذ لم ينقل بطريق الرواية ، واجراؤه على الظاهر غير محال ، فيجب إجراؤه على الظاهر .

القسم الرابع : أن يدرك الإنسان الشيء جملة ، ثم يدركه تفصيلاً بالتحقيق والذوق بأن يصير حالاً ملابساً له ؛ فيفتاوت

العلبان ، ويكون الأول كالقشر ، والثاني كاللباب ، والأول كالظاهر والثاني كالباطن . وذلك كما يتمثل للإنسان في عينه شخص في الظلمة أو على البعد فيحصل له نوع علم ، فإذا رآه بالقرب أو بعد زوال الظلام أدرك تفرقة بينهما ؛ ولا يكون الأخير ضد الأول بل هو استكمال له فكذلك العلم والإيمان والتصديق ، إذ قد يصدق الإنسان بوجود العشق والمرض والموت قبل وقوعه ، ولكن تحققه به عند الوقوع أكمل من تحققه قبل الوقوع . بل للإنسان في الشهوة والعشق وسائر الأحوال ثلاثة أحوال متفاوتة وإدراكات متباينة .

الأول ، تصديقه بوجوده قبل وقوعه .

والثاني ، عند وقوعه .

والثالث ، بعد تصرمه .

فإن تحققك بالجوع بعد زواله يخالف التحقق به قبل الزوال وكذلك من علوم الدين ما يصير ذوقاً فيكمل ، فيصير ذلك كالباطن بالإضافة إلى ما قبل ذلك . ففرق بين علم المريض بالصحة وبين علم الصحيح بها .

ففي هذه الأقسام الأربعة تتفاوت الخلق ، وليس في شيء

منها باطن يناقض الظاهر ، بل يتممه ويكمّله ، كما يتمم القلب  
القشر ، والسلام .

القسم الخامس : أن يعبر بلسان المقال عن لسان الحل . فالقاصر  
الفهم يقف على الظاهر ويعتقده نطقاً ، والبصير بالحقائق يترك السر  
فيه ، وهذا كقول القائل : قال الجدار للوتد لم تشقني ؟ قل سل من يدقني  
فلم يتركني ورأى الحجر الذي ورأى . فهذا تعبير عن لسان الحال  
بلسان المقال . ومن هذا قوله تعالى : ثم استوى إلى السماء وهي  
دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين  
فالبليد يفتقر في فهمه إلى أن يقدر لها حياة وعقلاً وفهماً للخطاب  
وخطاباً هو صوت وصرف تسمعه السماء والأرض فتجيمان  
بحرف وصوت وتقولان : أتينا طائعين . والبصير يعلم أن ذلك  
لسان الحال وأنه إنباء عن كونهما مسخرتين بالضرورة  
ومضطرتين إلى النسخير . ومن هذا قوله تعالى : وإن من شيء إلا  
ويسبح بحمده . فالبليد يفتقر فيه إلى أن يقدر للجادات حياة  
وعقلاً ونطقاً بصوت وحرف ، حتى يقول سبحانه الله ليتحقق  
تسبيحه ؛ والبصير يعلم أنه ما أريد به نطق اللسان ، بل كونه

مُسَبِّحاً بوجوده ومقدساً بذاته وشاهداً بوحداًنية الله سبحانه ،  
كما يقال :

وفي كل شيء له آية  
تدل على أنه الواحد

وكما يقال : هذه الصنعة المحكمة تشهد لصانعها بحسن التدبير  
وكمال العلم . لا بمعنى أنها تقول أشهد بالقول ولكن بالذات والحال  
وكذلك مامن شيء إلا وهو محتاج في نفسه إلى موجد يوجده  
ويبقيه ويديم أوصافه ويردده في أطواره ، فهو بحاجة يشهد  
لخالقه بالتقديس ، يدرك شهادته ذوو البصائر دون الجاهدين على  
الظواهر . ولذلك قال تعالى : ولكن لا تفقهون تسبيحهم .  
وأما القاصرون فلا يفقهون أصلاً ، وأما المقربون والعلماء  
الراسخون فلا يفقهون كنهه وكأله ، إذ لكل شيء شهادات شتى على  
تقديس الله سبحانه وتسبيحه ، ويدرك كل واحد بقدر عقله  
وبصيرته ، وتعداد تلك الشهادات لا يليق بعلم المعاملة .

فهذا الفن أيضاً مما يتفاوت أرباب الظواهر وأرباب البصائر  
في علمه ، وتظهر به مفارقة الباطن للظاهر . وفي هذا المقام لأرباب  
المقامات إسراف واقتصاد . فمن مسرف في رفع الظواهر انتهى

إلى تغيير جميع الظواهر والبراهين أو أكثرها حتى حملوا قوله تعالى : وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم ، وقوله تعالى : وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شئ ، وكذلك المخاطبات التى تجرى من منكر ونكير وفى الميزان والصراف والحساب ومناظرات أهل النار وأهل الجنة فى قولهم أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله ، زعموا أن ذلك كله بلسان الحال .

وغلا آخرون فى حسم الباب منهم أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، حتى منع تأويل قوله : كن فيكون . وزعموا أن ذلك خطاب بحرف وصوت يوجد من الله تعالى فى كل لحظة بعدد كون كل مكون حتى سمعت بعض أصحابه يقول : إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ : قوله ﷺ : الحجر الأسود يمين الله فى أرضه ، وقوله ﷺ : قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن ، وقوله ﷺ : إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمين .

ومال إلى حسم الباب أرباب الظواهر . والظن بأحمد ابن حنبل رضى الله عنه أنه علم أن الاستواء ليس هو الاستقرار ، والنزول ليس هو الانتقال ، ولكنه منع من التأويل حسما للباب ورعاية لصلاح الخلق . فإنه إذا فتح الباب اتسع الخرق ، وخرج

الأمر عن الضبط ، وجاوز حد الاقتصاد ، إذ حد ما جاوز  
الاقتصاد لا ينضبط . فلا بأس بهذا الزجر ، وتشهد له سيرة  
السلف ، فإنهم يقولون : أمتروها كما جاءت . حتى قال مالك  
رحمه الله لما سئل عن الاستواء : الاستواء معلوم ، والكيفية  
مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .

وذهبت طائفة إلى الاقتصاد ، وفتحو باب التأويل في كل  
ما يتعلق بصفات الله سبحانه ، وتركوا ما يتعلق بالآخرة على  
ظواهرها ، ومنعوا التأويل فيه ، وهم الأشعرية .

وزاد المعتزلة عليهم حتى أولوا من صفاته تعالى ، الرؤيا ،  
وأولوا كونه سمياً بصيراً ، وأولوا المعراج ، وزعموا أنه لم يكن  
بالجسد ، وأولوا عذاب القبر والميزان والصراط وجملة من أحكام  
الآخرة ، ولكن أقروا بحشر الأجساد وبالجنة واشتمالها على  
المأكولات والمشروبات والمنكوحات والملاذ المحسوسة وبالنار  
واشتمالها على جسم محسوس محرق يحرق الجلود ويذيب الشحوم .  
ومن ترقبهم إلى هذا الحد زاد الفلاسفة فأولوا كل ماورد  
في الآخرة وردوه إلى آلام عقلية وروحانية ولذات عقلية ،



وأنكروا حشر الأجساد ، وقالوا ببقاء النفوس وأنها تكون  
إما معذبة وإما منعمة بعذاب ونعيم لا يدرك بالحس .  
وهؤلاء هم المسرفون .

وحد الاقتصاد بين هذا الانحلال كله وبين جمود الخنابة  
دقيق غامض لا يطلع عليه إلا الموقنون الذين يدركون الأمور  
بنور إلهي لا بالسماع . ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على  
ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة ، فما وافق  
ما شاهدوه بنور اليقين قرروه ، وما خالف أولوه . فأما من  
يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد ، فلا يستقر له فيها  
قدم ، ولا يتعين له موقف . والأليق بالمقتصر على السمع  
المجرد مقام أحمد بن حنبل رحمه الله .

والآن ، فكشف الغطاء عن حد الاقتصاد في هذه الأمور  
داخل في علم المكاشفة ، والقول فيه يطول ، فلا نخوض فيه ،  
والغرض بيان موافقة الباطن الظاهر ، وأنه غير مخالف له . فقد  
انكشف بهذه الأقسام الخمسة أمور كثيرة .

وإذا رأينا أن نقصر بكافة العوام على ترجمة العقيدة التي

حررناها ، وأنهم لا يكفون غير ذلك في الدرجة الأولى ،  
إلا إذا كان خوف تشويش لشيوع البدعة فيرقى في الدرجة  
الثانية إلى عقيدة فيها لوامع من الأدلة مختصرة من غير تعمق ،  
فلنورد في هذا الكتاب تلك اللوامع ، ولنقتصر فيها على ما حررناه  
لأهل القدس وسميناه الرسالة القدسية في قواعد العقائد ، وهي  
مودعة في هذا الفصل الثالث من هذا الكتاب .

## الفصل الثالث

من كتاب قواعد العقائد فى لوامع الأدلة

للعقيدة التى ترجمناها بالقدس

فتقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله الذى ميز عصابة  
السنة بأنوار اليقين ، وآثر رطط الحق بالهداية إلى دعائم الدين ،  
وجنبهم زيف الزائفين وضلال الملحدين ، ووقفهم للاقتداء بسيد  
المرسلين ، وسددهم للتأسى بصحبه الأكردين ، ويدر لهم  
اقتفاء آثار السلف الصالحين ، حتى اعتصموا من مقتضيات  
العقول بالحبل المتين ومن سير الأولين وعقائدهم بالمنهج المبين ،  
فجمعوا بالقبول بين نتائج العقول وقضايا الشرع المنقول ، وتحققوا  
أن النطق بما تعبدوا به من قول لا إله إلا الله محمد رسول الله  
ليس له طائل ولا محصول إن لم تتحقق الإحاطة بما تدور عليه  
هذه الشهادة من الأقطاب والأصول ، وعرفوا أن كلتى الشهادة  
على إيجازها تتضمن إثبات ذات الإله وإثبات صفاته وإثبات

أفعاله وإثبات صدق الرسول ، وعليها أن بناء الإيمان على هذه  
الاركان وهى أربعة ويدور كل ركن منها على عشرة أصول .

الركن الاول : فى معرفة ذات الله تعالى ومداره على عشرة  
أصول وهى العلم بوجود الله تعالى وقدمه وبقائه وأنه ليس بجوهر  
ولا جسم ولا عرض وأنه سبحانه ليس مختصاً بجهة ولا مستقراً  
على مكان وأنه يرى وأنه واحد .

الركن الثانى : فى صفاته ويشتمل على عشرة أصول ، وهو  
العلم بكونه حياً عالماً قادراً مريداً سميعاً بصيراً متكلماً منزهاً عن  
عن حلول الحوادث وأنه قديم الكلام . والعلم والارادة .

الركن الثالث : فى أفعاله تعالى ، ومداره على عشرة أصول ،  
وهى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأنها مكتسبة للعباد وأنها  
مرادة لله تعالى وأنه متفضل بالخلق والاختراع وأن له تعالى  
تكليف مالا يطاق وأن له إيلام البرى ، ولا يجب عليه رعاية  
الأصلح وأنه لا واجب إلا بالشرع وأن بعثه الأنبياء جائز ، وأن  
نبوة نبينا محمد ﷺ ثابتة مؤيدة بالمعجزات .

الركن الرابع : فى السمعيات : ومداره على عشرة أصول ،

وهي إثبات الحشر والنشر ، وسؤال منكر ونكير ، وعذاب  
القبر ، والميزان ، والصراط ، وخلق الجنة والنار ، وأحكام  
الإمامة ، وأن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم وشروط  
الإمامة .

---

## فاما الركن الاول من اركان الايمان

في معرفة ذات الله سبحانه وتعالى  
وأن الله تعالى واحد ومداره على عشرة أصول

### الأصل الأول :

معرفة وجوده تعالى وأول ما يستضاء به من الأنوار ويسلك  
من طريق الاعتبار ما أرشد اليه القرآن . فليس بعد بيان الله  
سبحانه بيان . وقد قال تعالى : ألم نجعل الأرض مهاداً والجبال  
أوتاداً وخلقناكم أزواجاً وجعلنا نومكم سباتاً وجعلنا الليل لباساً  
وجعلنا النهار معاشاً وبنينا فوقكم سبْعاً شداداً وجعلنا سراجاً  
وهاجاً وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجاً لنخرج به حبا ونباتاً

وجنات ألفافا . وقال تعالى : إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون .

وقال تعالى : ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا وجعل القمر فيهن نورا وجعل الشمس سراجا والله أنبئكم من الأرض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم لإخراجا . وقال تعالى : أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ... إلى قوله للمقوين .

فليس يخفى على من معه أدنى مسكة من عقل إذا تأمل بأدنى فكره مضمون هذه الآيات ، وأدار نظره على عجائب خلق الله في الأرض والسموات وبدائع فطرة الحيوان والنبات ، إن هذا الأمر العجيب والترتيب المحكم لا يستغنى عن صانع يديره وفاعل يحكمه ويقدره ، بل تكاد فطرة النفوس تشهد بكونها مقهورة تحت تسخيرهم ومصرفة بمقتضى تدبيره . ولذلك قال الله تعالى : أفى الله شك فاطر السموات والأرض . ولهذا بعث الانبياء

صلوات الله عليهم لدعوة الخلق إلى التوحيد ليقولوا : لا إله إلا الله  
وما أمروا أن يقولوا : لنا إله وللعالم إله . فإن ذلك كان مجبولا  
في فطرة عقولهم من مبدأ نشوهم وفي عفوان شبابهم . ولذلك قال  
عز وجل : وائن سألتهم من خالق السموات والارض ليقولن  
الله . وقال تعالى : فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر  
الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم .

فإذن في فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغني عن إقامة  
البرهان ، ولكننا على سبيل الاستظهار والاقتداء بالعلماء النظائر  
نقول : من بدائه العقول أن الحادث لا يستغني في حدوثه عن سبب  
يحدثه ، والعالم حادث ، فإذا لا يستغني في حدوثه عن سبب .  
أما قولنا : إن الحادث لا يستغني في حدوثه عن سبب فجلى ، فإن  
كل حادث محتص بوقت يحوز في العقل تقدير تقديمه وتأخيريه ،  
فاختصاصه بوقته دون ما قبله وما بعده يفتقر بالضرورة إلى  
المخصص . وأما قولنا : العالم حادث ، فبرهانه أن أجسام العالم  
لا تخلو عن الحركة والسكون ، وهما حادثان ، وما لا تخلو عن  
الحوادث فهو حادث . ففي هذا البرهان ثلاث دعاوى :

الاولى : قولنا : إن الاجسام لا تخلو عن الحركة والسكون ،

وهي مدركة بالبديهة والاضطرار ، فلا يحتاج فيها إلى تأمل  
وافتكار ، فإن من عقل جسماً لاساكنا ولا متحركاً كان لمثل الجمل  
راكباً وعن نهج العقل ناكباً .

الثانية : قولنا : إنهما حادثان ، ويدل على ذلك تعاقبهما ،  
ووجود البعض منهما بعد البعض ، وذلك مشاهد في جميع  
الاجسام ما شوهد منها وما لم يشاهد . فما من ساكن إلا والعقل  
فاض بجواز حركته ، وما من متحرك إلا والعقل فاض بجواز  
سكونه . فالطاريء منهما حادث لطريانه . والسابق حادث لعدمه  
لأنه لو ثبت قدمه لاستحال عدمه على ماسيأتي بيانه وبرهانه في  
إثبات بقاء الصانع تعالى وتقدس .

الثالثة : قولنا : ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وبرهانه  
أنه لو لم يكن كذلك لكان قبل كل حادث لا أول لها ، ولو لم  
تنقض تلك الحوادث بحملتها لانقضاء النوبة إلى وجود الحادث  
الحاضر في الحال ، وانقضاء ما لا نهاية له محال . ولأنه لو كان  
للفلك دورات لانهاية لها لكان لا يخلو عددها عن أن تكون  
شفعاً أو وترأ ، أو شفعاً ووترأ جميعاً ، أو لاشفعاً ولا وترأ ،  
ومحال أن تكون شفعاً ووترأ جميعاً ، أو لاشفعاً ولا وترأ ، فإن



ذلك جمع بين النفي والاثبات ، إذ في إثبات أحدهما نفى الآخر  
وفي نفى أحدهما إثبات الآخر ، ومحال أن يكون شفعاً لأن  
الشفع يصير وترأ بزيادة واحد، وكيف يعوز مالا نهاية له واحد؟  
ومحال أن يكون وترأ إذ الوتر يصير شفعاً بواحد فكيف يعوزها  
واحد مع أنه لانهاية لاعدادها ؟ ومحال أن يكون لاشفعاً ولا وترأ  
إذ له نهاية .

فتحصل من هذا أن العالم لا يخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو  
عن الحوادث فهو إذن حادث ، وإذا ثبت حدوثه كان افتقاره  
إلى المحدث من المدركات بالضرورة .

### الأصل الثاني:

العلم بأن الله تعالى قديم لم يزل أزلي ، ليس لوجوده أول ،  
بل هو أول كل شيء ، وقبل كل ميت وحى .

وبرهانه أنه لو كان حادثاً ولم يكن قديماً لافتقر هو أيضاً إلى  
محدث ، وافتقر محدثه إلى محدث وتسلسل ذلك إلى مالا نهاية، وما  
تسلسل لم يتحصل أو ينتهي إلى محدث قديم هو الأول . وذلك  
هو المطلوب الذي سميناه صانع العالم ومبدئه وبارئه ومحدثه  
ومبدعه .

### الأصل الثالث :

العلم بأنه تعالى ، مع كونه أزلياً أبدياً ، ليس لوجوده آخر . فهو الأول والآخر والظاهر والباطن ، لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه .

وبرهانه ، أنه لو انعدم لكان لا يخلو إما أن ينعدم بنفسه أو بعدمه يضاده . ولو جاز أن ينعدم شيء يتصور دوامه بنفسه ، لجاز أن يوجد شيء يتصور عدمه بنفسه . فكما يحتاج طريان الوجود إلى سبب ، فكذلك يحتاج طريان العدم إلى سبب ، وباطل أن ينعدم بعدمه يضاده . لأن ذلك المعدم ، لو كان قديماً ، لما تصور الوجود معه ؛ وقد ظهر بالأصلين السابقين وجوده وقدمه ، فكيف كان وجوده في القدم ومعه ضده . فإن كان الضد المعدم حادثاً ، كان محالاً . إذ ليس الحادث في مضادته للقديم حتى يقطع وجوده ، بأولى من القديم في مضادته للحادث حتى يدفع وجوده ؛ بل الدفع أهون من القطع ، والقديم أقوى وأولى من الحادث .

### الأصل الرابع :

العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيز ، بل يتعالى ويتقدس عن مناسبة الحيز .

وبرهانه أن كل جوهر متحيز فهو مختص بجزءه ، ولا يخلو  
 من أن يكون ساكناً فيه أو متحركاً عنه ، فلا يخلو عن الحركة  
 أو السكون وهما حادثان ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .  
 ولو تصور جوهر متحيز قديم لكان يعقل قدم جواهر العالم .  
 فإن سماه مسم جوهر آ ، ولم يرد به للتحيز ، كان مخطئاً من حيث  
 اللفظ لا من حيث المعنى .

### الأصل الخامس :

العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلف من جواهر ، إذ الجسم  
 عبارة عن المؤلف من الجواهر .

وإذا بطل كونه جوهر آ مخصوصاً بجزء ، بطل كونه جسماً ،  
 لأن كل جسم مختص بجزء ومركب من جوهر ، فالجوهر يستحيل  
 خلوه من الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة والمقدار ،  
 وهذه سمات الحدوث . ولو جاز أن يعتقد أن صانع العالم جسم ،  
 لجاز أن تعتقد الإلهية للشمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام  
 الأجسام . فإن تجاسر متجاسر على تسميته تعالى جسماً من غير  
 إرادة التأليف من الجواهر ، كان ذلك غلطاً في الاسم مع الإصابة  
 في نفي معنى الجسم .

## الأصل السادس :

العلم بأنه تعالى ليس بعرض قائم بجسم أو حال في محل  
لأن العرض ما يحل في الجسم ، فكل جسم فهو حادث  
لا محالة ، ويكون محدثه موجوداً قبله ، فكيف يكون حالاً في  
الجسم وقد كان موجوداً في الأزل وحده ومأمعه غيره ، ثم أحدث  
الاجسام والأعراض بعده ؟ ولأنه عالم قادر مريد خالق ، كما  
سيأتى بيانه . وهذه الأوصاف تستحيل على الأعراض ، بل  
لانعقل إلا للموجود قائم بنفسه مستقل بذاته .

وقد تحصل من هذه الأصول أنه موجود قائم بنفسه ، ليس  
بجوهر ولا جسم ولا عرض ، وأن العالم كله جواهر وأعراض  
وأجسام . فإذن لا يشبه شيئاً ولا يشبه شيء ، بل هو الحى القيوم  
الذى ليس كشيء . وأنى يشبه المخلوق خالقه ، والمقدور مقدره ،  
والمصور مصوره ؛ والاجسام والأعراض كلها من خلقه وصنعه ،  
فاستحال القضاء عليها بمائته ومشابهته .

## الأصل السابع :

العلم بأن الله تعالى منزه الذات عن الاختصاص بالجهات  
فإن الجهة إما فوق ، وإما أسفل ، وإما يمين ، وإما شمال ،

أو قدام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذى خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد على الأرض ويسمى رجلا ، والآخر يقابله ويسمى رأساً ؛ فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرأس ، واسم السفلى لما يلي جهة الرجل . حتى أن النملة التى تدب منكسة تحت السقف ، تنقلب جهة الفوق فى حقها تحتاً ، وإن كان فى حقنا قوة . وخلق الإنسان اليدين ، وإحدهما أقوى من الأخرى فى الغالب ، فحدث اسم اليمين الأقوى واسم الشمال لما يقابله ، وتسمى الجهة التى تلى اليمين يميناً والأخرى شمالاً . وخلق له جانبين يبصر من أحدهما ويتحرك إليه ، فحدث اسم القدام للجهة ، التى يتقدم إليها بالحركة واسم الخلف لما يقابلها .

فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يخلق بهذه الخلقة ، بل خلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتة . فكيف كان فى الأزل مختصاً بجهة ، والجهة حادثة ؟ أو كيف صار مختصاً بجهة بعد أن لم يكن له ؟ أبأن خلق العالم فوقه ؟ ويتعالى عن أن يكون له فوق ، إذ تعالى أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عما يكون جهة الرأس . أو خلق العالم تحته ؟ فتعالى عن أن يكون

له تحت ، والتحت عبارة عما يلي جهة الرجل . وكل ذلك مما يستحيل في العقل . ولأن المعقول من كونه مختصاً بجهة أنه مختصر بحين اختصاص الجواهر ، أو مختص بالجواهر اختصاص العرض ، وقد ظهر استحالة كونه جوهرأ أو عرضأ ، فاستحال كونه مختصاً بالجهة . وإن أريد بالجهة غير هذين المعنيين ، كان غلطاً في الاسم مع المساعدة على المعنى ؛ ولأنه لو كان فوق العالم لكان محاذياً له ، وكل محاذ لجسم فإما أن يكون مثله أو أصغر منه أو أكبر ، وكل ذلك تقدير محوج بالضرورة إلى مقدور ، ويتعالى عنه الخالق الواحد المدبر . فأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء ، فهو لأنها قبلة الدعاء ، وفيه أيضاً إشارة إلى ماهو وصف للدعو من الجلال والكبرياء تنبيهاً بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء ، فإنه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء .

### الأصل الثامن :

العلم بأنه تعالى مستوعب على عرشه ، بالمعنى الذى أراد الله تعالى بالاستواء .

وهو الذى لا ينافى وصف الكبرياء ، ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء ، وهو الذى أريد بالاستواء إلى السماء حيث قال

في القرآن : ثم استوى إلى السماء وهي دخان . وليس ذلك إلا بطريق  
القهر والاستيلاء كما قال الشاعر :

قد استوى بشر على العراق  
من غير سيف ودم مہراق

واضطرب أهل الحق إلى هذا التأويل ، كما اضطرب أهل الباطل  
إلى تأويل قوله تعالى : وهو معكم أينما كنتم . إذ حمل ذلك بالاتفاق  
على الإحاطة والعلم . وحمل قوله ﷺ : قلب المؤمن بين أصبعين  
من أصابع الرحمن ، على القدرة والقهر . وحمل قوله ﷺ : الحجر  
الأسود يمين الله في أرضه . على التشريف والاكرام . لأنه لو ترك  
على ظاهره لزم منه المحال فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار  
والتمكن ، لزم منه كون المتمكن جسماً مماساً للعرش اما مثله أو  
أكبر منه أو أصغر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال فهو محال .

#### الأصل التاسع :

العلم بأنه تعالى مع كونه منزهاً عن الصورة والمقدار ، مقدساً  
عن الجهات والاقطار ، مرئياً بالآعين والابصار في الدار الآخرة  
دار القرار .

لقوله تعالى : وجوه يؤمنذ ناضرة إلى ربها ناظرة . ولا يرى في الدنيا تصديقا لقوله عز وجل : لا تدركه الأبصار وهو يدرك لقوله تعالى في خطاب موسى عليه السلام : لن تراني .

وليت شعري كيف عرف المعتزلي من صفات رب الأرباب ما بهله موسى عليه السلام ؟ وكيف سأل موسى عليه السلام الرؤية مع كونها محالا ؟ ولعل الجهل بذوى البدع والأهواء من الجهمية والأغبياء أولى من الجهل بالأنبياء صلوات الله عليهم .

وأما وجه إجراء آية الرؤية على الظاهر ، فهو أنه غير مؤد إلى المحال ، فإن الرؤية ، نوع كشف وعلم ، إلا أنه أتم وأوضح من العلم . فإذا جاز تعلق العلم به وليس في جهة ، جاز تعلم الرؤية به وليس بجهة . وكما يجوز أن يرى الله تعالى الخلق وليس في مقابلهم جاز أن يراه الخلق من غير مقابلة . وكما جاز أن يعلم من غير كيفية وصورة ، جاز أن يرى كذلك .

### الأصل العاشر :

العلم بأن الله عز وجل واحد لا شريك له ، فرد لاندله ، انفرد بالخلق والإبداع ، واستبد بالإيجاد والاختراع ، لا مثل له يساهمه ويساويه ، ولا ضد له وينازعه ويساويه .



وبرهانه قوله تعالى: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا . وبيانه أنه لو كانا اثنين وأراد أحدهما أمراً فالثاني إن كان مضطراً إلى مساعدته ، كان هذا الثاني مقهوراً عاجزاً ، ولم يكن إلهاً قادراً وإن كان قادراً على مخالفته ومدافعته ، كان الثاني قوياً قاهراً والأول ضعيفاً قاصراً ، ولم يكن إلهاً قادراً .

---

## الركن الثاني

العلم بصفات الله تعالى ، ومداره على عشرة أصول

### الأصل الأول :

العلم بأن صانع العالم قادر ، وأنه تعالى في قوله : وهو على كل شيء قدير ، صادق لأن العالم يحكم في صنعته ، مرتب في خلقته ومن رأى ثوباً من ديباج حسن النسج والتأليف متناسب التطريز والتطريف ، ثم توهم صدور نسجه من حيث لا استطاعة له ، أو عن إنسان لا قدرة له ، كان منخلعاً من غريزة العقل ، ومنخرطاً في سلك أهل النباوة والجهل .

## الأصل الثاني :

العلم بأنه تعالى عالم بجميع الموجودات ، ومحيط بكل المخلوقات لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، صادق في قوله ، وهو بكل شيء عليم ، مرشد إلى صدقه بقوله تعالى : ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير .

أرشدك إلى الاستدلال بالخلق على العلم بأنك لا تستريب في دلالة الخالق اللطيف والصنع المزين بالترتيب ولو في الشيء الحقير الضعيف ، على علم الصانع بكيفية الترتيب والترصيف . فما ذكره سبحانه هو المنتهى في الهداية والتعريف .

## الأصل الثالث :

العلم بكونه عز وجل حياً .

فإن من ثبتت عليه وقدرته ، ثبتت بالضرورة حياته . ولو تصور قادر عالم فاعل مدبر دون أن يكون حياً ، لجاز أن يشك في حياة الحيوانات عند تردددها في الحركات والسكنات ، بل في حياة أرباب الحرف والصناعات ؛ وذلك انغماس في غمرة الجهالات والضلالات .

### الأصل الرابع :

العلم بكونه تعالى مريداً لأفعاله ، فلا موجود إلا وهو مستند إلى مشيئته وصادر عن إرادته ، فهو المبدئ والفعال لما يريد .

وكيف لا يكون مريداً ، وكل فعل صدر منه أمكن أن يصدر منه ضده ؛ وما لا ضده ، أمكن أن يصدر منه ذلك بعينه قبله أو بعده . والقدرة تناسب الضدين والوقتین مناسبة واحدة ، فلا بد من إرادة صارقة للقدرة إلى أحد المقدورين . ولو أغنى العلم عن الإرادة في تخصيص العلوم ، حتى يقال إنما وجد في الوقت الذي سبق العلم بوجوده ؛ لجاز أن يغنى عن القدرة حتى يقال وجد بغير قدرة لأنه سبق العلم بوجوده فيه .

### الأصل الخامس :

العلم بأنه تعالى سميع بصير لا يعزب عن رؤيته هو اجس الضهير وخفايا الوهم والتفكير ، ولا يشذ عن سمعه صوت ديبب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء .

وكيف لا يكون سميعاً بصيراً والسمع والبصر كمال لا محالة وليس بنقص ؛ فكيف يكون المخلوق أكمل من الخالق والمصنوع

أسنى وأتم من الصانع ؟ وكيف تعتدل القسمة مهما وقع النقص  
 في جهة . والكمال في خلقه وصنعتة ؟ أو كيف تستقيم حجة  
 ابراهيم عليه السلام على آييه إذ كان يعبد الأصنام جهلاً وغياً ، فقال  
 له : لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً ؟ ولو  
 انقلب ذلك عليه في معبوده ، لأضحت حجته داحضة ودلائله  
 ساقطة ، ولم يصدق قوله تعالى : وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على  
 قومه . وكما عقل كونه فاعلاً بلا جارحة ، وعالماً بلا قلب ودماغ  
 فليعقل كونه بصيراً بلا حدقة ، وسميماً بلا أذن ، إذ لا فرق بينهما .  
الأصل السادس :

أنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام .  
 وهو وصف قائم بذاته ، ليس بصوت ولا حرف ، بل  
 لا يشبه كلامه كلام غيره ، كما لا يشبه وجوده وجود غيره .  
 والكلام بالحقيقة كلام النفس ، وإنما الأصوات قطعت حروفاً  
 للدلالات . كما يدل عليها نارة بالحركات والاشارات . وكيف  
 التبس هذا على طائفة من الأغبياء ، ولم يلتبس على جهله الشعراء  
 حيث قال قائلهم .

إن الكلام لفي الفؤاد ، وإنما  
 جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

ومن لم يعقله عقله ولا نهاه نهاه عن أن يقول : لسانى حادث ولكن ما يحدث فيه بقدرتى الحادثة قديم ، فاقطع من عقله طمعك وكف عن خطابه لسانك . ومن لم يفهم أن القديم عبارة عما ليس قبله شئ ، وأن الياق قبل السين فى قولك : بسم الله ، فلا يكون السين المتأخر عن الباء قديماً ، فزعه عن الالتفات إليه قلبك ، فله سبحانه سر فى إبعاد بعض العباد ، ومن يضل الله فماله من هاد . ومن استبعد أن يسمع موسى عليه السلام فى الدنيا كلاماً ليس بصوت ولا حرف ، فليستنكر أن يرى فى الآخرة موجوداً ليس بجسم ولا لون . وإن عقل أن يرى ما ليس بلون ولا جسم ولا قدر ولا كمية وهو إلى الآن لم ير غيره ، فليعقل فى حاسة السمع ما عقله فى حاسة البصر . وإن عقل أن يكون له علم واحد هو علم بجميع الموجودات ، فليعقل صفة واحدة للذات هو كلام بجميع ما دل عليه بالعبارات . وإن عقل كون السموات السبع وكون الجنة والنار مكتوبة فى ورقة صغيرة ومحفوظة فى مقدار ذرة من القلب ، وأن كل ذلك مرئى فى مقدار عدسة من الحدقة من غير أن تحمل ذات السموات والأرض والجنة والنار فى الحدقة والقلب والورقة ، فليعقل كون الكلام مقروءاً باللسنة محفوظاً

في القلوب مكتوباً في المصاحف من غير حلول ذات الكلام فيها ،  
إذ لو حلت بكتاب الله ذات الكلام في الورق ، لحل ذات الله  
تعالى بكتابة اسمه في الورق ، وحلت ذات النار بكتابة اسمها في  
الورق ولا حترق .

### الأصل السابع :

ان الكلام القائم بنفسه قديم ، وكذا جميع صفاته ، إذ  
يستحيل أن يكون محلاً للحوادث داخلاً تحت التغير ، بل يجب  
للصفات من نعوت القدم ما يجب للذات : فلا تعثره التغيرات  
ولا تحله الحادثات ، بل لم يزل في قدمه موصوفاً بمعاهد الصفات  
ولا يزال في أبده كذلك منزهاً عن تغير الحالات لأن ما كان  
محلاً للحوادث لا يخلو عنها ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث  
وإنما ثبت نعت الحدوث للأجسام من حيث تعرضها للتغير وتقلب  
الأوصاف ، فكيف يكون خالقها مشاركاً لها في قبول التغير ؟

وينبني على هذا أن كلامه قديم قائم بذاته ، وإنما الحوادث  
هي الأصوات الدالة عليه . وكما عقل قيام طلب التعلم وإرادته  
بذات الوالد للولد قبل أن يخلق ولده ، حتى إذا خلق ولده وعقل  
وخلق الله له علماً متعلقاً بما في قلب أبيه من الطلب صار مأموراً

بذلك الطلب الذى قام بذات أبيه ودام وجوده إلى وقت معرفة ولده له ، فليعقل قيام الطلب الذى دل عليه قوله عز وجل : «أخلف نعليك» بذات الله ومصير موسى عليه السلام مخاطباً به بعد وجوده إذ خلقت له معرفة بذلك الطلب وسمع لذلك الكلام القديم .

### الأصل الثامن :

أن علمه قديم ، فلم يزل عالماً بذاته وصفاته وما يحدثه من مخلوقاته . ومهما حدثت المخلوقات ، لم يحدث له علم بها ، بل حصلت مكشوفة له بالعلم الأزلى .

إذ لو خلق لنا علم بقدم زيد عند طلوع الشمس ، ودام ذلك العلم تقديراً حتى طلعت الشمس ، لكان قدوم زيد عند طلوع الشمس معلوماً لنا بذلك العلم من غير تجديد علم آخر . فهكذا ينبغي أن يفهم قدم علم الله تعالى .

### الأصل التاسع :

أن إرادته قديمة ، وهى فى القدم تعلقت بإحداث الحوادث فى أوقاتها اللائقة بها على وفق سبق العلم الأزلى .

إذ لو كانت حادثة ، لصار محل الحوادث . ولو حدثت في غير ذاته ، لم يكن هو مريدا لها . كما لا تكون أنت متحركاً بحركة ليست في ذاتك ، وكيفاً قدرت فيفتقر حدوثها إلى إرادة أخرى وكذلك الإرادة الأخرى تفتقر إلى أخرى ، ويتسلل الأمر الى غير نهاية . ولو جاز أن تحدث إرادة بغير إرادة ، لجاز أن يحدث العالم بغير إرادة .

### الأصل العاشر :

إن الله تعالى عالم بعلم ، حي بحياة ، قادر بقدرة ، ومريد بإرادة ، ومتكلم بكلام ، وسميع بسمع ، وبصير ببصر ، وله هذه الأوصاف من هذه الصفات القديمة .

وقول القائل : عالم بلا علم ، كقوله : غني بلا مال وعلم بلا عالم وعالم بلا معلوم . فإن العلم والمعلوم والعالم متلازمة كالقتل والمقتول والقاتل . وكما لا يتصور قاتل بلا قتل ولا قتيلا ولا يتصور قتيلا بلا قاتل ولا قتل ، كذلك لا يتصور عالم بلا علم ، ولا علم بلا معلوم ، ولا معلوم بلا عالم ؛ بل هذه



الثلاثة متلازمة في العقل ، لا ينفك بعض منها عن البعض . فمن  
جوز انفكاك العالم عن العلم ، فليجوز انفكاكه عن المعلوم وانفكاك  
العلم عن العالم ، إذ لا فرق بين هذه الأوصاف .

---

## الركن الثالث

العلم بأفعال الله تعالى ، ومداره على عشرة أصول

### الأصل الأول :

العلم بأن كل حادث في العالم فهو فعله وخلقه واختراعه  
لا خالق له سواه ، ولا محدث له إلا إياه ، خلق الخلق وصنعهم  
وأوجد قدرتهم وحركتهم . فجميع أفعال عباده مخلوقة له ،  
ومتعلقة بقدرته .

تصديقاً له في قوله تعالى : الله خالق كل شيء . وفي قوله تعالى :  
والله خلقكم وما تعملون . وفي قوله تعالى : وأسروا قولكم أو  
اجهروا به إنه عليم بذات الصدور إلا يعلم من خلق وهو اللطيف

الخير . أمر العباد بالتحرز في أقوالهم وأفعالهم وأسرارهم وإظهارهم  
لعله بموارد أفعالهم . واستدل على العلم بالخلق . وكيف لا يكون  
خالقاً لفعل العبد وقدرته تامة لا تصور فيها ، وهي متعلقة بحركة  
أبدان العباد والحركات متماثلة ؟ وتعلق القدرة بها لذاتها ، فما الذي  
يقصر تعاقبها عن بعض الحركات دون البعض مع تماثلها ؟ أو كيف  
يكون الحيوان مستبدأ بالاختراع ويصدر من العنكبوت والنحل  
وسائر الحيوانات من لطائف الصناعات ما تتحير فيه عقول ذوى  
الآلالباب ؟ فكيف انفردت هى باختراعها دون رب الآلالباب وهى  
غير عالمة بتفصيل ما يصدر منها من الاكتساب ؟ هيئات هيئات  
ذات المخلوقات ، وتفرد بالملك والملكوت جبار الأرض والسموات .

### الأصل الثانى :

أن انفراد الله سبحانه باختراع حركات العباد لا يخرجها عن  
كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب ، بل الله تعالى خلق  
القدرة والمقدور جميعاً وخلق الاختيار والمختار جميعاً .

فأما القدرة فوصف للعبد وخلق للرب سبحانه وليست  
يكسب له ، وأما الحركة فخلق للرب تعالى ووصف للعبد وكسب له

فإنها خلقت مقدورة بقدرة هي وصفه ، وكانت للحركة نسبة إلى صفة أخرى تسمى قدرة فتسمى باعتبار تلك النسبة كسباً . وكيف تكون جبراً محضاً وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة والرعدة الضرورية ؟ أو كيف يكون خلقاً للعبد وهو لا يحيط علماً بتفاصيل أجزاء الحركات المكتسبه وأعدادها ؟ وإذا بطل الطرفان لم يبق إلا الاقتصاد في الاعتقاد ، وهو أنها مقدورة بقدرة الله تعالى اختراعاً ، وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق بغير عنه بالاكتمال . وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور أن تكون بالاختراع فقط ، إذ قدرة الله تعالى في الأزل قد كانت متعلقة بالعالم ولم يكن الاختراع حاصلها ، وهي عند الاختراع متعلقة به نوعاً آخر من التعلق ، فيه يظهر أن تعلق القدرة ليس خصوصاً بحصول المقدور بها .

### الأصل الثالث :

إن فعل العبد وإن كان كسباً للعبد فلا يخرج عن كونه مراداً لله سبحانه .

فلا يجري في الملك والملكوت طريقة عين ولا لفظة خاطر ولا لفظة ناظر إلا بقضاء الله وقدرته وإرادته ومشيئته . ومنه

الشر والخير ، والنفع والضرر ، والعرفان والنكر ، والفوز والخسران ، والغواية والرشد ، والطاعة والعصيان ، والشرك والإيمان ؛ لأراد لقضائه ، ولا معقب لحكمه ، يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

ويدل عليه من النقل قول الأئمة قاطبة : ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . وقول الله عز وجل : أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً . وقوله تعالى : ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها .

ويدل عليه من جهة العقل أن المعاصي والجرائم إن كان الله يكرها ولا يريد بها وإنما هي جارية على وفق إرادة العدو إبليس لعنه الله مع أنه عدو الله سبحانه ، والجاري على وفق إرادة العدو أكثر من الجاري على وفق إرادته تعالى ، فليت شعري كيف يستجيز المسلم أن يرد ملك الجبار ذي الجلال والإكرام إلى رتبة لوردت إليها رياسة زعيم ضيعة لاستنكف منها ؟ إذ لو كان ما يستقيم له لاستنكف من زعامته وتبرأ عن ولايته ؛ والمعصية هي الغالبة على الخلق .

وكل ذلك جاد عند المبتدعة على خلاف إرادة الحق تعالى .

وهذا غاية الضعف والعجز ، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين  
علاؤ كبيراً .

ثم مهما ظهر أن أفعال العباد مخلوقة لله ، صح أنها مرادة  
له . فإن قيل : فكيف ينهى عما يريد ، ويأمر بما لا يريد ؟ قلنا :  
الأمر غير الإرادة . ولذلك إذا ضرب السيد عبده فعاتبه السلطان  
عليه ، فاعتذر بتمرد عبده عليه ، فكذبه السلطان ، فأراد إظهار  
حجته بأن يأمر العبد بفعل ويخالفه بين يديه ، فقال له : أخرج  
هذه الدابة بمشهد من السلطان ، فهو يأمره بما لا يريد أمثاله ،  
ولو لم يكن أمراً لما كان عذره عند السلطان مهدداً ، ولو كان مريداً  
لامثاله لكان مريداً لهلاك نفسه ، وهو محال .

### الأصل الرابع :

إن الله تعالى متفضل بالخلق والاختراع ، ومتطول بتكليف  
العباد ، ولم يكن الخلق والتكليف واجباً عليه .

وقالت المعتزلة : وجب عليه ذلك لما فيه من مصلحة العباد .

وهو محال ، إذ هو الموجب والأمر والناهي . وكيف يهدف  
لإيجاب أو يتعرض للزوم وخطاب ، والمراد بالواجب أحد

أمرين : أما الفعل الذى فى تركه ضرر إما آجل كما يقال : يجب على العبد أن يطيع الله حتى لا يعذبه فى الآخرة بالنار ، أو ضرر عاجل كما يقال : يجب على العطشان أن يشرب حتى لا يموت ؛ وإما أن يراد به الذى يؤدى عدمه إلى محال كما يقال : وجود المعلوم واجب ، إذ عدمه يؤدى إلى محال وهو أن يصير العلم جهلاً . فإن أراد الخصم بأن الخالق واجب على الله بالمعنى الأول ، فقد عرضه للضرر . وإن أراد به المعنى الثانى فهو مسلم ، إذ بعد سبق العلم لأبد من وجود المعلوم . وإن أراد به معنى ثالثاً ، فهو غير مفهوم . وقوله : يجب لمصلحة عباده ، كلام فاسد ، فإنه إذا لم يتضرر بترك مصلحة العباد لم يكن للوجوب فى حقه معنى . ثم إن مصلحة العباد فى أن يخلقهم فى دار البلايا ويمرضهم للخطايا ، ثم يهدفهم لخطر العقاب وهول العرض والحساب ، فما فى ذلك غبطة عند ذوى الآلالباب .

### الأصل الخامس :

أنه يجوز على الله سبحانه أن يكلف الخلق ما لا يطيقون ، خلافاً للمعتزلة .

ولو لم يحز ذلك لاستحالة سؤال دفعه . وقد سألوا ذلك ، فقالوا : ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به . ولأن الله تعالى أخبر نبيه ﷺ بأن أبا جهل لا يصدق ، ثم أمره بأن يأمره بأن يصدق في جميع أقواله ، وكان من جملة أقواله إنه لا يصدق ، فكيف يصدق في أنه لا يصدق ؟ وهل هذا إلا محال وجوده .

### الفصل السادس :

إن الله عز وجل إيلام الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابق ، ومن غير ثواب لاحق ، خلافاً للمعتزلة .

لأنه متصرف في ملكه ، ولا يتصور أن يعدو تصرفه ملكه . والظلم هو عبارة عن التصرف في ملك الغير بغير إذنه ، وهو محال على الله تعالى ، فإنه لا يصادف لغيره ملكاً حتى يكون تصرفه فيه ظلماً . ويدل على جواز ذلك وجوده ، فإن ذبح البهائم إيلام لها ، وما صب عليها من أنواع العذاب من جهة الآدميين لم يتقدمها جريمة .

فإن قيل . إن الله تعالى يحشرها ، ويجازيها على قدر ما قاسته من الآلام ، ويجب ذلك على الله سبحانه .

فَنَقُولُ . مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ إِحْيَاءُ كُلِّ نَمْلَةٍ وَطُمْتُ  
وَكُلِّ بَقْعَةٍ عَرَكْتَ حَتَّى يَثْبِيهَا عَلَى أَلَامِهَا ، فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الشَّرْعِ  
وَالْعَقْلِ . إِذْ يُقَالُ . وَصَفَ الثَّوَابَ وَالْخَشَرَ بِكَوْنِهِ وَاجِباً عَلَيْهِ ،  
إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِتَرْكِهِ ، فَهُوَ مُحَالٌ ؛ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُهُ  
فَقَدْ سَبَتْ أَنَّهُ غَيْرُ مَفْهُومٍ ، إِذْ خَرَجَ عَنِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَةِ لِلوَاجِبِ .  
الأصل السابع :

أَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ بَعْبَادَهُ مَا يَشَاءُ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ  
لِعِبَادِهِ .

لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ ، بَلْ لَا يَعْقِلُ  
فِي حَقِّهِ الْوَجُوبَ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يَسْأَلُونَ . وَلَيْتَ  
شَعْرَى بِمَا يَجِبُ الْمَعْتَزِلُ فِي قَوْلِهِ : إِنْ الْأَصْلَحُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ، فِي  
مَسْأَلَةٍ نَعْرِضُهَا عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَفْرُضَ مَنَاطِرَةً فِي الْآخِرَةِ بَيْنَ صَبِيٍّ  
وَبَيْنَ بَالِغٍ مَا تَأْتِي مَسْئَلَتَيْنِ ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَزِيدُ فِي دَرَجَاتِ الْبَالِغِ  
وَيُفَضِّلُهُ عَلَى الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ تَعَبٌ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَيَجِبُ  
عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَعْتَزِلِ . فَلَوْ قَالَ الصَّبِيُّ : يَا رَبِّ لِمَ رَفَعْتَ مَنَزَلَتَهُ عَلَيَّ ؟  
فَيَقُولُ لِأَنَّهُ بَلَغَ وَاجْتَهَدَ فِي الطَّاعَاتِ . وَيَقُولُ الصَّبِيُّ : أَنْتَ أُمْتِي  
فِي الصَّبَا ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُدِيمَ حَيَاتِي حَتَّى أَبْلُغَ فَاجْتَهِدْ



فقد عدلت عن العدل في التفضل عليه بطول العمر له دوني ، فلم فضله ؟ فيقول الله تعالى : لأنني علمت أنك لو بلغت لأشركت أو عصيت ، فكان الأصلح لك الموت في الصبا .

هذا عذر المعتزلي عن الله عز وجل . وعند هذا ينادى الكفار من درجات لظى ويقولون : يارب أما علمت أننا إذا بلغنا أشركنا ؟ فهلا أمتنا في الصبا فإننا رضينا بما دون منزلة الصبي المسلم ؟ فهاذا يجاب ذلك ؟ وهل يجب عند هذا إلا القطع بأن الأمور الإلهية تتعالى بحكم الحلال عن أن توزن بميزان أهل الاعتزال ؟

فان قيل : مهما قدر على رعاية الأصلح للعباد ، ثم سلط عليهم أسباب العذاب ، كان ذلك قبيحاً لا يليق بالحكمة .

قلنا : القبيح ما لا يوافق الغرض ، حتى أنه قد يكون الشيء قبيحاً عند شخص حسناً عند غيره . إذا وافق غرض أحدهما دون الآخر ، حتى يستقيم قتل الشخص أولياؤه ويستحسنه أعداؤه . فان أريد بالقبيح ما لا يوافق غرض الباري سبحانه ، فهو محال ، إذ لا غرض له . فلا يتصور منه قبيح ، كما لا يتصور منه ظلم ، إذ لا يتصور منه التصرف في ملك الغير . وإن أريد بالقبيح ما لا يوافق غرض الغير ، فلم قلت : إن ذلك عليه محال ؟

وهل هذا إلا مجرد تشبيه يشهد بخلافه ما قد فرضناه من مخاصمة  
أهل النار ؟ ثم الحكيم معناه العالم بحقائق الأشياء القادر على  
أحكام فعلها على وفق إرادته، وهذا من أيه يوجب رعاية الأصلاح ؟  
وإنما الحكيم منا يراعى الأصلاح نظراً لنفسه ليستفيد به في الدنيا  
وفي الآخرة ثواباً ، أو يدفع به عن نفسه آفة ، وكل ذلك على الله  
سبحانه وتعالى محال .

### الأصل الثامن :

أن معرفة الله سبحانه وطاعته واجبة . بإيجاب الله تعالى  
وشرعه ، لا بالعقل ، خلافاً للمعتزلة .

لأن العقل وإن أوجب الطاعة ، فلا يخلو إما أن يوجبها لغير  
فائدة ، وهو محال ، لأن العقل لا يوجب العبث ؛ وإما أن يوجبها  
لفائدة وغرض ، وذلك لا يخلو إما أن يرجع إلى المعبود ، وذلك  
محال في حقه تعالى ، فإنه يتقدس عن الأغراض والفوائد ، بل  
الكفر والإيمان والطاعة والعصيان في حقه تعالى سيان ، وإما أن  
يرجع ذلك إلى غرض العبد ، وهو أيضاً محال ، لأنه لا غرض  
له في الحال ، بل يتعب به وينصرف عن الشهوات بسببه ، وليس  
في المسأل إلا الثواب والعقاب . ومن أين يعلم أن الله تعالى يشيب

على المعصية والطاعة ولا يعاقب عليهما ، مع أن الطاعة والمعصية في حقه يتساويان إذ ليس له إلى أحدهما ميل ، ولا به لأحدهما إختصاص ؟ وإنما عرف تمييز ذلك بالشرع . ولقد زل من أخذ هذا من المقايضة بين الخالق والمخلوق ، حيث يفرق بين الشكر والكفران لما له من الارتياح والاهتزاز والتلذذ بأحدهما دون الآخر .

فإن قيل : فإذا لم يجب النظر والمعرفة إلا بالشرع ، والشرع لا يستقر ما لم ينظر المكلف فيه . فإذا قال المكلف للنبي إن العقل ليس يوجب على النظر ، والشرع لا يثبت عندي إلا بالنظر ، واستأقدم على النظر . أدى ذلك إلى إفحام الرسول ﷺ .

قلنا : هذا يضاهي قول القائل للواقف في موضع من المواضع : إن وراءك سبعاً ضارياً ، فإن تبرح عن المكان قتلك ، وإن التفت وراءك ونظرت عرفت صدقي . فيقول الواقف : لا يثبت صدقك ما لم ألتفت ورأى ، ولا ألتفت ورأى ولا أنظر ما لم يثبت صدقك . فيدل هذا على حماقة هذا القائل وتهدفه للهلاك ، ولا ضرر فيه على الهادي المرشد . فكذلك النبي ﷺ يقول : إن وراءكم الموت ودونه السباع الضاربة والنيران المحرقة ، إن

لم تأخذوا منها حذرهم وتعرفوا الى صدقي بالالتفات الى معجزتي ،  
ولإلا هلكتم ، فمن التفت عرف واحترز ونجا ، ومن لم يلتفت  
وأصر هلك وتردى ، ولا ضرر على إن هلك الناس كلهم أجمعون ،  
ولأنما على البلاغ المبين .

فالشرع يعرف وجود السباع الضارية بعد الموت ، والعقل  
يفيد فهم كلامه والإحاطة بإمكان ما يقوله في المستقبل ، والطبع  
يستحث على الحذر من الضرر . ومعنى كون الشيء واجباً ، أن في  
تركه ضرراً ؛ ومعنى كون الشرع موجباً ، أنه معرف للضرر  
المتوقع ، فإن العقل لا يهdy إلى التهدف للضرر بعد الموت عند  
الاتباع للشهوات .

فهذا معنى الشرع والعقل وتأثيرهما في تقدير الواجب ، ولولا  
خوف العقاب على ترك ما أمر به لم يكن الوجوب ثابتاً ، إذ لا معنى  
للو واجب إلا ما يرتبط بتركه ضرر في الآخرة .

### الأصل التاسع :

إنه ليس يستحيل بعثة الأنبياء عليهم السلام خلافاً للبراهمة  
حيث قالوا : لا فائدة في بعثهم ، إذ في العقل مندوحة عنهم .

لأن العقل لا يهdy إلى الأفعال المنجية في الآخرة ، كما لا يهdy

إلى الأدوية المفيدة للصحة . فحاجة الخلق إلى الأنبياء كحاجتهم إلى الأطباء ، ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة ويعرف صدق التجربة ويعرف صدق النبي بالمعجزة .

### الأصل العاشر :

إن الله سبحانه قد أرسل محمداً ﷺ خاتماً للنبيين ، وناسخاً لما قبله من شرائع اليهود والنصارى والصابئين ، وأيده بالمعجزات الطاهرة والآيات الباهرة كانشقاق القمر وتسبيح الحصى وإنطاق العجاء وما تفجر بين أصابعه من الماء .

ومن آياته الظاهرة التي تحدى بها طاقة العرب القرآن العظيم ، فإنهم مع تمييزهم بالفصاحة والبلاغة تهدفوا لسبه ونهيه وقتله وإخراجه ، كما أخبر الله عز وجل عنهم . ولم يقدروا على معارضته بمثل القرآن ، إذ لم يكن في قدرة البشر الجمع بين جزالة القرآن ونظمه ، هذا مع ما فيه من أخبار الأولين ، مع كونه أمياً غير مارس للكتب ، والأنبياء عن الغيب في أمور تحقق صدقه فيها في الاستقبال ، كقوله تعالى : لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين مخلقين رؤوسكم ومقصرين ، وكقوله تعالى : ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين .

ووجه دلالة المعجزة على صدق الرسل ، أن كل ما عجز عنه  
 البشر لم يكن إلا فعلاً لله تعالى . فهما كان مقرونا بتحدى  
 النبي ﷺ ينزل منزلة قوله : صدقت . وذلك مثل القائم بين يدي  
 الملك ، المدعى على رعيته أنه رسول الملك إليهم ، فإنه مهما قال  
 للملك : إن كنت صادقاً فقم على سريرك ثلاثاً واقعد على خلاف  
 عادتك ، ففعل الملك ذلك وحصل للحاضرين علم ضروري بأن  
 ذلك نازل منزله قوله : صدقت .

## الركن الرابع

في السمعيات ، وتصديقه ﷺ فيما أخبر عنه  
 ومداره على عشرة أصول

### الأصل الأول :

الحشر والنشر .

وقد ورد بهما الشرع ، وهو حق ، والتصديق بهما واجب ،  
 لأنه في العقل ممكن ، ومعناه الإعادة بعد الإفناء ، وذلك مقدور  
 لله تعالى كابتداء الإنشاء . قال الله تعالى . قال من يحيي العظام

وهي زميم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة فاستدل بالابتداء على  
الإعادة . وقال عز وجل . ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة .  
والإعادة ابتداء ثان ، فهو ممكن كالأبتداء الأول .

### الأصل الثاني :

سؤال منكر ونكير .

وقد وردت به الأخبار ، فيجب التصديق به لأنه ممكن ،  
إذ ليس يستدعى إلا إعادة الحياة إلى جزء من الأجزاء الذي به  
فهم الخطاب . وذلك ممكن في نفسه ، ولا يدفع ذلك ما يشاهد  
من سكون الميت وعدم سماعنا للسؤال له . فإن النائم ساكن  
بظاهره ، ويدرك بباطنه من الآلام واللذات ما يحس بتأثيره عند  
التنبيه . وقد كان رسول الله ﷺ يسمع كلام جبرائيل عليه السلام  
ويشاهده ومن حوله لا يسمعون ولا يرونه ولا يحيطون بشيء  
من علمه إلا بما شاء . فإذا لم يخلق لهم السمع والرؤية لم يدركوه .

### الأصل الثالث :

عذاب القبر .

وقد ورد الشرع به . قال الله تعالى : النار يعرضون عليها

عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون أشد العذاب . واشتهر عن عليه السلام والسلف الصالح الاستعاذة من عذاب القبر .

وهو ممكن التصديق به ، ولا يمنع من التصديق به تفرق أجزاء الميت في بطون السباع وحواصل الطيور ، فإن المدرك لألم العذاب من الحيوان أجزاء مخصوصة قدر الله تعالى على إعادة الإدراك إليها .

#### الأصل الرابع :

الميزان وهو حق ، قال الله تعالى : ونضع الموازين القسط ليوم القيامة . وقال تعالى : فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه (الآية) . ووجهه أن الله تعالى يحدث في صحائف الأعمال وزناً بحسب درجات الأعمال عند الله تعالى ، فتصير مقادير أعمال العباد معلومة للعباد ، حتى يظهر لهم العدل في العقاب أو الفضل في العفو وتضعيف الثواب .

#### الأصل الخامس :

الصراط ، وهو جسر ممدود على متن جهنم أرق من الشعر وأحد من السيف .



قال الله تعالى : فاهدوهم إلى صراط الجحيم وقفوهم إنهم مسئولون . فيجب التصديق به ، فإن القادر على أن يطير الطير في الهواء ، قادر على أن يسير الإنسان على الصراط .  
الأصل السادس :

### إن الجنة والنار مخلوقتان

قال الله تعالى . وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . فقوله تعالى . أعدت دليل على أنها مخلوقة ، فيجب اجراؤه على الظاهر ، اذ لا استحالة فيه . ولا يقال . لا فائدة في خلقهما قبل يوم الجزاء ، لأن الله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون .

### الأصل السابع .

أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم ، ولم يكن نص رسول الله ﷺ على إمام أصلا .

اذ لو كان ، لكان أولى بالظهور من نصبه آحاد الولاة والامراء على الجنود في البلاد . ولم يخف ذلك ، فكيف خفي

هذا ؟ وان ظهر ، فكيف اندرس حتى لم ينقل اليها ؟ فلم يكن أبو بكر اماما الا بالاختيار والبيعة . وأما تقدير النص على غيره فهو نسبة الصحابة كلهم الى مخالفة رسول الله ﷺ وخرق الإجماع ، وذلك مما لا يستجريء على اختراعه الا الروافض .

واعتقاد أهل السنة تركية جميع الصحابة والثناء عليهم ، كما أثنى الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ . وما جرى بين معاوية وعلى رضي الله عنهما كان مبنياً على الاجتهاد ، لا منازعة من معاوية في الإمامة . اذ ظن على رضي الله عنه أن تسليم قتلة عثمان - مع كثرة عشائرم واختلاطهم بالعسكر - يؤدي الى اضطراب أمر الإمامة في بدايتها ، فرأى التأخير أصوب . وظن معاوية أن تأخير أمرهم - مع عظم جنايتهم - يوجب الإغراء بالآئمة ويعرض الدماء للسفك . وقد قال أفاضل العلماء . كل مجتهد مصيب . وقال قائلون . المصيب واحد . ولم يذهب الى تخطئة على ذو تحصيل أصلا .

### الأصل الثامن :

إن فضل الصحابة رضي الله عنهم على حسب ترتيبهم في الخلافة.

إذ حقيقة الفضل ما هو فضل عند الله عز وجل ، وذلك لا يطلع عليه إلا رسول الله ﷺ . وقد ورد في الشاء على جميعهم آيات وأخبار كثيرة . وإنما يدرك دقائق الفضل والترتيب فيه المشاهدون للوحي والتزيل بقرائن الأحوال ودقائق التفاصيل ، فلو لا فهمهم ذلك لما رتبوا لأمر كذلك . إذ كانوا لا تأخذهم في الله لومة لائم ، ولا يصرفهم عن الحق صارف .

### الأصل التاسع .

إن شرائط الإمامة بعد الإسلام والتكليف خمسة . المذكورة والورع والعلم والكفاية ونسبة قريش .

لقوله ﷺ . الأئمة من قريش . وإذا اجتمع عدد من الموصوفين بهذه الصفات ، فالإمام من انعقدت له البيعة من أكثر الخلق، والمخالف للأكثر باغ يجب رده إلى الانقياد إلى الحق .

### الأصل العاشر .

لأنه لو تعذر وجود الورع والعلم فيمن يتصدى للإمامة ، وكان في صرفه إثارة فتنة لا تطاق ، حكمنا بانعقاد إمامته .

لأننا بين أن نحرك فتنة بالاستبدال ، فما يلقي المسلمون فيه

من الضرر يزيد على ما يفوتهم من نقصان هذه الشروط التي أثبتت  
لمزية المصلحة ، فلا يهدم أصل المصلحة شغفا بمزاياها ، كالذى يبنى  
قصرأ ويهدم قصرأ ؛ وبين أن نحكم بخلو البلاد عن الإمام وبفساد  
الاقضية ، وذلك محال . ونحن نقضى بنفوذ قضاء أهل البغى في  
بلادهم لمسيس حاجتهم ، فكيف لا نقضى بصحة الإمامة عند  
الحاجة والضرورة ؟ .

فهذه الأركان الأربعة ، الحاوية للأصول الأربعين ، هي قواعد  
العقائد ، فمن اعتقدها كان موافقاً لأهل السنة ، ومبايناً لرهب  
البدعة . فالله تعالى يسد لنا بتوفيقه ويهديننا إلى الحق وتحقيقه ،  
بمنه وسعة جوده وفضله . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وكل عبد مصطفى .

## الفصل الرابع

من قواعد العقائد

---

في الإيمان والإسلام وما بينهما من الاتصال والانفصال .  
وما يتطرق إليه من الزيادة والنقصان ووجه استثناء السلف  
فيه وفيه ثلاث مسائل .

مسألة :

اختلفوا في أن الإسلام هو الإيمان أو غيره ؟ وإن كان غيره  
فهل هو منفصل عنه يوجد دونه أو مرتبط به يلزمه ؟ .  
ف قيل : انهما شئ واحد . وقيل . انهما شيان لا يتواصلا ،  
وقيل انهما شيان ولكن يرتبط أحدهما بالآخر .  
وقد أورد أبو طالب الملكي في هذا كلاما شديدا الاضطراب  
كثير التظويل . فلنهم الآن على التصريح بالحق من غير تصريح  
على نقل ما لا تحصيل له .

فنبين في هذا ثلاثة مباحث . بحث عن موجب اللفظين في اللغة ، وبحث عن المراد بهما في إطلاق الشرع ، وبحث عن حكمهما في الدنيا والآخرة . والبحث الأول لغوي ، والثاني تفسيري ، والثالث فقهي شرعي .

### البحث الأول :

في موجب اللغة .

والحق فيه أن الإيمان عبارة عن التصديق . قال الله تعالى .  
« وما أنت بمؤمن لنا ، ، أى بمصدق . والإسلام عبارة عن التسليم والاستسلام بالإذعان والانقياد وترك التمرد والإباء والعناد والتصديق محل خاص وهو القلب ، واللسان ترجمانه . وأما التسليم فإنه عام في القلب واللسان والجوارح ، فإن كل تصديق بالقلب فهو تسليم وترك الإباء والجحود ، وكذلك الاعتراف باللسان ، وكذلك الطاعة والانقياد بالجوارح . فوجب اللغة أن الإسلام أعم والإيمان أخص ، فكأن الإيمان عبارة عن أشرف أجزاء الإسلام .

فإذن كل تصديق تسليم ، وليس كل تسليم تصديقاً .

## البحث الثاني :

### عن إطلاق الشرع .

والحق فيه أن الشرع قد ورد باستعمالهما على سبيل الترادف والتوارد ، وورد على سبيل الاختلاف وورد على سبيل التداخل .

أما الترادف ففي قوله تعالى . فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين . ولم يكن بالاتفاق إلا بيت واحد . وقال تعالى . يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين . وقال صلى الله عليه وسلم . بنى الإسلام على خمس . وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة عن الإيمان ، فأجاب بهذه الخمس .

وأما الاختلاف فقوله تعالى . قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا . ومعناه استسلمنا في الظاهر . فأراد بالإيمان ههنا التصديق بالقلب فقط ، وبالإسلام الاستسلام ظاهراً باللسان والجوارح . وفي حديث جبرائيل عليه السلام لما سأله عن الإيمان فقال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالبعث بعد الموت وبالحساب وبالقدر خير وشبهه . فقالوا

فما الاسلام ، فأجاب : . ثم الخصال الخمس . فغير بالاسلام عن تسليم الظاهر بالقول والعمل . وفي الحديث عن سعد أنه عليه السلام أعطى رجلاً عطاء ولم يعط الآخر ، فقال له سعد : يا رسول الله تركت فلاناً لم تعطه وهو مؤمن ، فقال عليه السلام : أو مسلم ؟ فأعاد عليه فأعاد رسول الله عليه السلام .

وأما التداخل ، فما روى أيضاً أنه سئل فقيل : أى الأعمال أفضل ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : الاسلام . فقال : أى الاسلام أفضل ؟ فقال عليه السلام وسلم : الايمان . وهذا دليل على الاختلاف وعلى التداخل ، وهو أوفق الاستعمالات فى اللغة ، لأن الايمان عمل من الاعمال وهو أفضلها ، والاسلام هو تسليم إما بالقلب وإما باللسان وإما بالجوارح ، وأفضلها الذى بالقلب وهو التصديق الذى يسمى إيماناً ، والاستعمال لهما على سبيل الاختلاف وعلى سبيل التداخل وعلى سبيل الترادف كله غير خارج عن طريقي التبعثر فى اللغة .

أما الاختلاف فهو أن يجعل الايمان عبارة عن التصديق بالقلب فقط ، وهو موافق للغة والاسلام عبارة عن التسليم ظاهراً وهو أيضاً موافق للغة . فإن التسليم ببعض محال التسليم ينطلق عليه



اسم التسليم . فليس . من شرط حصول الاسم هجوم المعنى لكل محل يمكن أن يوجد المعنى فيه ، فإن من لمس غيره ببعض بدنه يسمى لامساً ، وإن لم يستغرق جميع بدنه .

فإطلاق اسم الاسلام على التسليم الظاهر عند عدم تسليم الباطن مطابق للسان . وعلى هذا الوجه جرى قوله تعالى : قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا . وقوله ﷺ في حديث سعد : أو مسلم ؟ لأنه فضل أحدهما على الآخر . ويريد بالاختلاف تفاضل المسميين .

وأما التداخل فوافق أيضاً للغة في خصوص الايمان ، وهو أن يجعل الاسلام عبارة عن التسليم بالقلب والقول والعمل جميعاً والايان عبارة عن بعض ما دخل في الاسلام وهو التصديق بالقلب وهو الذي عنينا بالتداخل وهو موافق للغة في خصوص الايمان وعمره الاسلام للكل . وعلى هذا خرج قوله : الايمان في جواب قول السائل أى الاسلام أفضل ؟ لأنه جعل الايمان خصوصاً من الاسلام ، فأدخله فيه .

وأما استعماله فيه على سبيل الترادف بأن يجعل الاسلام عبارة

عن التسليم بالقلب والظاهر جميعاً ، فإن كل ذلك تسليم ، وكذا  
الايان . ويكون التصرف في الايمان على الخصوص بتعميمه  
وإدخال الظاهر في معناه ، وهو جائز . لأن تسليم الظاهر بالقول  
والعمل ثمرة تصديق الباطن ونتيجته . وقد يطلق اسم الشجر  
ويراد به الشجر مع ثمره على سبيل التسامح ، فيصير بهذا القدر  
من التعميم مرادفاً لاسم الاسلام ومطابقاً له فلا يزيد عليه  
ولا ينقص وعليه خرج قوله : فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين .

### البحث الثالث .

عن الحكم الشرعى .

والاسلام والايان حكان . أخروى ودينوى .  
ما الأخروى أ فهو الإخراج من النار ومع التخليد ، إذ قال  
رسول الله ﷺ . يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان .  
وقد اختلفوا في أن هذا الحكم على ماذا يترتب ؟ عبروا عنه بأن  
الايان ماذا هو ؟ فمن قائل . إنه مجرد العقد . ومن قائل يقول .  
إنه عقد بالقلب وشهادة باللسان . ومن قائل يزيد ثالثاً وهو العمل  
بالأركان .

ونحن نكشف الغطاء عنه ونقول . من جمع بين هذه الثلاثة  
فلا خلاف في أن مستقره الجنة . وهذه درجة .

والدرجة الثانية . أن يوجد اثنان وبعض الثالث وهو القول والعقد وبعض الأعمال ، ولكن ارتكب صاحبه كبيرة أو بعض الكبائر . فعند هذا قالت المعتزلة . خرج بهذا عن الإيمان ولم يدخل في الكفر ، بل اسمه فاسق ، وهو على منزلة بين المنزلتين وهو مخلد في النار . وهذا باطل كما سندكره .

الدرجة الثالثة . أن يوجد التصديق بالقلب والشهادة باللسان دون الأعمال بالجوارح . وقد اختلفوا في حكمه فقال أبو طالب المكي : العمل بالجوارح من الإيمان ، ولا يتم دونه ، وادعى الإجماع فيه ، واستدل بأدلة تشعر بنقيض غرضه كقوله تعالى : الذين آمنوا وعملوا الصالحات . إذ هذا يدل على أن العمل وراء الإيمان ، لا من نفس الإيمان ، وإلا فيكون العمل في حكم المعاد . والعجب أنه ادعى الإجماع في هذا ، وهو مع ذلك ينقل قوله ﷺ : لا يكفر أحد إلا بعد جحوده لما أقر به ، وينكر على المعتزلة قولهم بالتخليد في النار بسبب الكبائر . والقائل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة ، إذ يقال له من صدق بقلبه ؛ وشهد بلسانه ، ومات في الحال ، فهل هو في الجنة ؟ فلا بد أن يقول : نعم ، وفيه حكم بوجود الإيمان دون العمل ، فزيد ونقول . لو بقي حياً دخل عليه وقت صلاة واحدة فتركها ثم مات ، فهل

يخلد في النار ؟ فإن قال . نعم فهو مراد المعتزلة ؛ وإن قال . لا ، فهو تصريح بأن العمل ليس ركناً من نفس الايمان ولا شرطاً في وجوده ولا في استحقاق الجنة به . وإن قال . أردت به أن يعيش مدة طويلة ولا يصلى ولا يقدم على شيء من الأعمال الشرعية . فنقول . فما ضبط تلك المدة ؟ وما عدد تلك الطاعات التي بتركها يبطل الايمان ؟ وما عدد الكبائر التي بارتكابها يبطل الايمان ؟ وهذا لا يمكن التحكم بتقديره ، ولم يصر إليه صائر أصلاً .

الدرجة الرابعة . أن يوجد التصديق بالقلب قبل أن ينطق باللسان أو يشتغل بالأعمال ومات . فهل يقول . مات مؤمناً بينه وبين الله تعالى ؟ وهذا بما اختلف فيه . ومن شرط القول لتام الايمان يقول . هذا مات قبل الايمان . وهو فاسد ، إذ قال ﷺ يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان . وهذا قلبه طافح بالايمان ، فكيف يخلد في النار ؟ ولم يشترط في حديث جبرائيل عليه السلام للإيمان إلا التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، كما سبق .

الدرجة الخامسة : أن يصدق بالقلب ، ويساعده من العمر مهلة النطق بكلمتي الشهادة وعلم وجوبها ولكنه لم ينطق بها ، فيحتمل أن يجعل امتناعه عن النطق كامتناعه عن الصلاة . ونقول :

هو مؤمن غير مخلد في النار ، والإيمان هو التصديق المحض ،  
واللسان ترجمان الإيمان ، فلا بد أن يكون الإيمان موجوداً بتمامه  
قبل اللسان حتى يترجمه اللسان . وهذا هو الأظهر ؛ إذ لا مستند  
إلا اتباع موجب الالفاظ ووضع اللسان . إن الإيمان هو عبارة  
عن التصديق بالقلب ، وقد قال ﷺ : يخرج من النار من كان في  
قلبه مثقال ذرة . ولا ينعم الإيمان من القلب بالسكوت عن  
النطق الواجب كما لا ينعدم بالسكوت عن الفعل الواجب . وقال  
قائلون : القول ركن ، إذ ليست كلمتا الشهادة إخباراً عن القلب ،  
بل هو إنشاء عقد آخر وابتداء شهادة والتزام . والأول أظهر .  
وقد غلا في هذا طائفة المرجئة ، فقالوا : هذا لا يدخل النار أصلاً  
وقالوا : المؤمن وإن عصى فلا يدخل النار . وسنبطل ذلك عليهم .

الدرجة السادسة : أن يقول بلسانه : لا إله إلا الله محمد  
رسول الله ؛ ولكن لم يصدق بقلبه . فلا نشك في أن هذا في حكم  
الآخرة من الكفار ، وأنه مخلد في النار ؛ ولا نشك في أنه في حكم  
الدنيا الذي يتعلق بالأئمة والولاة من المسلمين ، لأن قلبه لا يطلع  
عليه . وعلمنا أن نظن به أنه ما قاله بلسانه إلا وهو منطوق عليه في  
قلبه ، وإنما نشك في أمر ثالث وهو الحكم الديني فيما بينه وبين  
الله تعالى ، وذلك بأن يموت له في الحال قريب مسلم ، ثم يصدق

بعد ذلك بقلبه ، ثم يستفتى ويقول : كنت غير مصدق بالقلب حالة الموت ، والميراث الآن في يدي ، فهل يحل لي بنى وبين الله تعالى ؟ أو نكح مسلمة ، ثم صدق بقلبه ، هل تلزمه إعادة النكاح ؟ هذا محل نظر ، فيحتمل أن يقال : أحكام الدنيا منوطة بالقول الظاهر ظاهراً وباطناً ، ويحتمل أن يقال : تناط بالظاهر في حق غيره ، لأن باطنه غير ظاهر لغيره ، وباطنه ظاهر له في نفسه بينه وبين الله تعالى . والظاهر - والعلم عند الله تعالى - أنه لا يحل له ذلك الميراث ، ولذلك كان حذيفة رضى الله عنه كان يراعى ذلك منه فلا يحضر جنازة من يموت من المنافقين ؛ وعمر رضى الله عنه كان يراعى ذلك منه فلا يحضر إذا لم يحضر حذيفة رضى الله عنه والصلاة فعل ظاهر في الدنيا ، وإن كان من العبادات . والتوقى عن الحرام أيضاً من جملة ما يجب لله كالصلاة ، لقوله ﷺ : طلب الحلال فريضة بعد الفريضة . وليس هذا مناقضاً لقولنا : إن الأثر حكم الإسلام وهو الاستسلام ، بل الاستسلام التام هو ما يشمل الظاهر والباطن .

وهذه مباحث فقهية ظنية تبني على ظواهر الألفاظ والعمومات والأقيسة ، فلا ينبغي أن يظن القاصر في العلوم أن المطلوب فيه القطع من حيث جرت العادة بإيراده في فن الكلام

الذى يطلب فيه التطع . فما أفلع من نظر إلى العبادات والمبراسم  
في العلوم .

فإن قلت : فما شبهة المعتزلة والمرجئة ، وما حجة بطلان  
قولهم ؟ .

فأقول : شبهتهم عمومات القرآن . أما المرجئة فقالوا :  
لا يدخل المؤمن النار وإن أتى بكل المعاصي ، لقوله عز وجل :  
فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً ، ولقوله عز وجل :  
والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون ( الآية ) ، ولقوله  
تعالى : كلما ألتى فيها فوج سألهم خزنتها ... إلى قوله : فكذبنا  
وقلنا ما نزل الله من شيء ، فقوله : . كلما ألتى فيها فوج ، عام ،  
فينبغي أن يكون كل من ألتى في النار مكذباً ، ولقوله تعالى :  
لا يصلاها إلا الأشقي الذى كذب وتولى ، وهذا حصر وإثبات  
زنفي ، ولقوله تعالى : . من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من  
فزع يومئذ آمنون . ؛ فالإيمان رأس الحسنات . ولقوله تعالى :  
والله يحب المحسنين ، وقال تعالى : إنا لانضيع أجر من  
أحسن عملاً .

ولاحجة لهم في ذلك ، فإنه من حيث ذكر الإيمان في هذه  
الآيات أريد به الإيمان مع العمل . إذ بينا أن الإيمان قد يطلق

ويراد به الإسلام ، وهو الموافقة بالقلب والقول والعمل . ودليل  
هذا التأويل أخبار كثيرة في معاقبة العاصين ومقادير العقاب .  
وقوله ﷺ : يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من  
الإيمان . فكيف يخرج إذا لم يدخل ؟ ومن القرآن قوله تعالى :  
إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء .  
والاستثناء بالمشيئة يدل على الانقسام . وقوله تعالى ومن يعص  
الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها ، وتخصيصه بالكفر  
تحكم . وقوله تعالى : ألا إن الظالمين في عذاب مقيم . وقال تعالى :  
ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار .

فهذه العمومات في معارضة عموماتهم . ولا بد من تسليط  
التخصيص والتأويل على الجانبين ، لأن الأخبار مصرحة بأن  
العصاة يعذبون ؛ بل قوله تعالى : وإن منكم إلا واردها ،  
كالصرح في أن ذلك لا بد منه للكل ، إذ لا يخلو مؤمن عن ذنب  
يرتكبه . وقوله تعالى : لا يصلاحها إلا الأشتى شخصاً الذي كذب  
وتولى . أراد به من جماعة مخصوصين ، أو أراد بالأشتى شخصاً  
معيناً أيضاً ؟ وقوله تعالى : دكها ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ،  
أي فوج من الكفار . وتخصيص العمومات قريب . ومن هذه  
آية وقع للأشعري وطائفة من المتكلمين إنكار صيغ العموم ،



وأن هذه الالفاظ يتوقف فيها إلى ظهور قرينة تدل على معناها .  
وأما المعتزلة فشبهم قوله تعالى : وإني لغفار لمن تاب وآمن  
وعمل صالحاً ثم اهتدى وقوله تعالى : والعصر إن الإنسان لفي  
خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات . وقوله تعالى : وإن  
منكم إلا وارد ما كان على ربك حتماً مقضياً . ثم قال : ثم تنجي  
الذين اتقوا . وقوله تعالى : ومن يعص الله ورسوله فإن له نار  
جهم . وكل آية ذكر الله عز وجل العمل الصالح فيها . مقروناً  
بالإيمان . وقوله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم  
خالداً فيها .

وهذه العمومات أيضاً مخصوصة بدليل قوله تعالى : ويعترف  
مادون ذلك لمن يشاء . فينبغي أن تبقى له مشيئة في مغفرة  
ما سوى الشرك . وكذلك قوله عليه السلام : يخرج من النار من  
كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان . وقوله تعالى : إن الله لا يضيع  
أجر المحسنين . فكيف يضيع أجر أصل الإيمان وجميع الطاعات  
بمعصية واحدة ؟ وقوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً ، ،  
أى لإيمانه ، وقد ورد على مثل هذا السبب .

فإن قلت : فقد مال الاختيار إلى أن الإيمان حاصل دون

العمل ، وقد اشتهر عن السلف قولهم : إن الإيمان عقد وقول وعمل ؛ فما معناه ؟ .

قلنا : لا يبعد العمل من الإيمان ، لأنه مكمل له ومتمم ، كما يقال الرأس واليدان ، من الانسان . ومعلوم أنه يخرج من كونه إنساناً بعدم الرأس ، ولا يخرج عنه بكونه مقطوع اليد ، وكذلك يقال التسيحات والتكبيرات من الصلاة ، وإن كانت لا تبطل بفقدما . فالتصديق بالقلب من الإيمان كالرأس من وجود الانسان ، إذ ينعدم بعدمه ؛ وبقية الأطراف بعضها أعلى من بعض . وقد قال ﷺ : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . والصحابة رضی الله عنهم ما اعتقدوا مذهب المعتزلة في الخروج عن الإيمان بالزنا ، ولكن معناه غير مؤمن حقاً إيماناً كاملاً ، كما يقال للعاجز المقطوع الأطراف : هذا ليس بإنسان ؛ أى ليس له الكمال الذى هو وراء حقيقة الانسانية .

مسألة :

فإن قلت فقد اتفق السلف على أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية . فإذا كان التصديق هو الإيمان ، فلا يتصور فيه زيادة ولانقصان .

فأقول . السلف هم الشهود العدول ، وما لأحد عن قولهم عدول ، فما ذكره حق . وإنما الشأن في فهمه ، وفيه دليل على أن العمل ليس من أجزاء الإيمان وأركان وجوده ، بل هو مزيد عليه يزيد به ، والزائد موجود ، والناقص موجود ، والشيء لا يزيد بذاته . فلا يجوز أن يقال . الإنسان يزيد برأسه ، بل يقال يزيد بلحيته وسمته . ولا يجوز أن يقال . الصلاة تزيد بالركوع والسجود بل تزيد بالآداب والسنن . فهذا تصریح بأن الإيمان له وجود ، ثم بعد الوجود تختلف حاله بالزيادة والنقصان .

فإن قلت . فالإشكال قائم في أن التصديق كيف يزيد وينقص وهو خصلة واحدة ؟

فأقول . إذا تركنا المراهنة ولم نكثر بتشغيب من تشغيب وكشفنا الغطاء ، ارتفع الإشكال .

فنعول : الإيمان لاسم مشترك يطلق من ثلاثة أوجه .

الأول : أنه يطلق للتصديق بالقلب على سبيل الاعتقاد والتقليد من غير كشف وإنشراح صدر . وهو إيمان العوام ، بل إيمان الخلق كلهم ، إلا الخواص . وهذا الاعتقاد عقدة على

القلب ، تارة تشدد وتقوى ، وتارة تضعف وتسترضى ، كالعقدة على الخيط مثلا .

ولا تستبعد هذا ، واعتبره باليهودى وصلابته فى عقيدته التى لا يمكن نزوعه عنها بتخويف وتحذير ، ولا بتخييل ووعظ ولا تحقيق وبرهان ، وكذلك النصرانى والمبتدعة . وفيهم من يمكن تشكيكه بأدنى كلام ، ويمكن استزاله عن اعتقاده بأدنى استحالة أو تخويف ، مع أنه غير شاك فى عقده كالأول . ولكنها متفاوتان فى شدة التصميم وزيادته ، كما يؤثر سقى الماء فى نماء الأشجار . ولذلك قال تعالى : فزادتهم إيماناً . وقال تعالى : ليزدادوا إيماناً . وقال تعالى : ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم . وقال ﷺ فيما يروى فى بعض الأخبار . الإيمان يزيد وينقص وذلك بتأثير الطاعات فى القلب . وهذا لا يدركه إلا من راقب أحوال نفسه فى أوقات المواظبة على العبادة والتجرد لها بحضور القلب مع أوقات الفتور ، وإدراك التفاوت فى السكون إلى عقائد الإيمان فى هذه الأحوال حتى يزيد عقده استعصاء على من يريد حله بالتشكيك بل من يعتقد فى اليتيم معنى الرحمة إذا عمل بموجب اعتقاده ، يمسح رأسه وتلطف به ، أدرك من باطنه تأكيد الرحمة وتضاعفها بسبب العمل . وكذلك معتقد التواضع إذا عمل بموجبه عملاً مقبلاً أو

ساجداً لغيره ، أحسن من قلبه بالتواضع عند أقدامه على الخدمة  
وهكذا جميع صفات القلب تصدر منها أعمال الجوارح ، ثم  
يعود أثر الأعمال عليها فيؤكددها ويزيدها .

وسمائي هذا في ربيع المنجيات والمهلكات عند بيان وجه  
تعلق الباطن بالظاهر ، والأعمال بالعقائد والقلوب ؛ فإن ذلك  
من جنس تعلق الملك بالملكوت . وأعني بالملك ، عالم الشهادة  
المدرَك بالحواس ، وبالملكوت عالم الغيب المدرك بنور مبصرة  
والقلب من عالم الملكوت ، والأعضاء وأعمالها من عالم الملك  
ولطف الارتباط ودقته بين العالمين انتهى الى حد ظن بعض  
الناس اتحاد أحدهما بالآخر ، وظن آخرون أنه لا عالم إلا عالم  
الشهادة وهو هذه الأجسام المحسوسة . ومن أدرك الأمرين وأدرك  
تعددتهما ثم ارتباطهما ، عبر عنه فقال .

رق الزجاج ورقن الخمر

وتشابهاً فتشاكل الأمر

فكأنما خمر ولا قدح

وكأنما قدح ولا خمر

ولنرجع الى المقصود ، فإن هذا العالم خارج عن علم المعاملة  
ولكن بين العالمين أيضاً أنصار وارتباط . فلذلك ترى علوم

المكاشفة تتساق كل ساعة على دلموم المعاملة الى أن تنكشف عنها بالتكاليف .

فهذا وجه زيادة الايمان بالطاعة بموجب هذا الاطلاق ، ولهذا قال على كرم الله وجهه . ان الايمان ليبدو لمعة بيضاء ، فإذا عمل العبد الصالحات نمت فزادت حتى يبيض القلب كله ، وان النفاق ليبدو نكتة سوداء ، فإذا انتهك الحرمات نمت وزادت حتى يسود القلب كله فيطبع عليه ، فذلك هو الحتم ؛ وتلا قوله تعالى . كلا بل ران على قلوبهم (الآية) .

### الاطلاق الثاني .

أن يراد به التصديق والعمل جميعاً . كما قال ﷺ . الايمان بضع وسبعون باباً . وكما قال ﷺ . لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن .

وإذا دخل العمل في مقتضى لفظ الايمان لم تخف زيادته ونقصانه . وهل يؤثر ذلك في زيادة الايمان الذى هو مجرد التصديق هذا فيه نظر ، وقد أشرنا الى أنه يؤثر فيه .

### الاطلاق الثالث .

أن يراد به التصديق اليقيني على سبيل الكشف وانشراح الصدر والمشاهدة بنور البصيرة .

وهذا أبعد الأقسام عن قبول الزيادة . ولكنى أقول الأمر  
اليقيني الذى لا شك فيه يختلف طائفة النفس اليه ، فليس طائفة  
النفس الى أن الاثنين أكثر من الواحد كطائفتها الى أن العالم  
مصنوع حادث ؛ وإن كان لا شك فى واحد منهما ، فإن اليقينات  
تختلف فى درجات الايضاح ودرجات طائفة النفس اليها .

وقد تعرضنا لهذا فى فصل اليقين من كتاب العلم فى باب  
علامات علماء الآخرة ، فلا حاجة الى الاعداد . وقد ظهر فى  
جميع الاطلاقات أن ما قالوه من زيادة الايمان ونقصانه حق .  
وكيف لا ، وفى الاخبار أنه يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال  
ذرة من ايمان ، وفى بعض المواضع فى خبر آخر مثقال دينار ،  
فأى معنى لاختلاف مقاديره ان كان ما فى القلب لا يتفاوت ؟

### مسألة :

فان قلت : ما وجه قول السلف أنا مؤمن إن شاء الله .  
والاستثناء شك ، والشك فى الايمان كفر . وقد كانوا كلهم يتمتعون  
عن جزم الجواب بالإيمان ويحترزون عنه ، فقال شعبان الثورى  
رحمه الله ، من قال : أنا مؤمن عند الله فهو من الكذابين ومن  
قال أنا مؤمن حتماً فهو بدعة . فكيف يكون كاذباً وهو يعلم أنه

مؤمن في نفسه ؟ ومن كان مؤمناً في نفسه كان مؤمناً عند الله ، كما  
 أن من كان طويلاً وسخياً في نفسه وعلم ذلك ، كان كذلك عند  
 الله ، وكذا من كان مسروراً أو حزيناً أو سمياً أو بصيراً . ولو  
 قيل للإنسان : هل أنت حيوان ؟ لم يحسن أن يقول : أنا حيوان  
 إن شاء الله . ولما قال سفيان ذلك ، قيل له : فإذا نقول ؟ قال :  
 قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا . وأى فرق بين أن يقول : آمنا  
 بالله وما أنزل إلينا ، وبين أن يقول : أنا مؤمن ؟ وقيل للحسن  
 أمؤمن أنت ؟ فقال : إن شاء الله . فقيل له : لم تستثنى يا أبا سعيد  
 في الإيمان ؟ فقال : أخاف أن أقول نعم ، فيقول الله سبحانه :  
 كذبت يا حسن ، فتحق على الكلمة . وكان يقول : ما يؤمنني أن  
 يكون الله سبحانه قد اطلع على بعض ما يكره ففقتي ، وقال : اذهب  
 لا قبلت لك عملاً ، فأنا أعمل في غير معمل . وقال إبراهيم بن آدم :  
 إذا قيل لك أمؤمن أنت ؟ فقل : لا إله إلا الله . وقال مرة : قل  
 أنا لا أشك في الإيمان ، وسؤالك إياي بدعة . وقيل لعليمة :  
 أمؤمن أنت ؟ قال : أرجو إن شاء الله . وقال الثوري : نحن  
 مؤمنون بالله وملائكته وكتبه ورسله وما ندرى ما نحن عند الله  
 تعالى . فما معنى هذه الاستثناءات ؟



فالجواب أن هذا الاستثناء صحيح، وله أربعة أوجه، وجهان مستندان إلى الشك لافى أصل الايمان ولكن فى خاتمته أو كماله، ووجهان لا يستندان إلى الشك.

### الوجه الأول :

الذى لا يستند إلى معارضة الشك، والاحتراز من الجزم خيفة ما فيه من تزكية النفس. قال تعالى : فلا تركوا أنفسكم. وقال . ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم . وقال تعالى . أنظر كيف يفترون على الله الكذب . وقيل لحكيم . ما الصدق القبيح ؟ فقال ثناء المرء على نفسه والايمان من أعلى صفات المجد ، والجزم به تزكية مطلقة . وصيغة الاستثناء كأنها نقل من عرف التزكية ، كما يقال للانسان . أنت طيب أو فقيه أو مفسر ؟ فيقول . نعم إن شاء الله ، لافى معرض التشكيك ، ولكن لإخراج نفسه عن تزكية نفسه .

فالصيغة صيغة التردد والتضعيف لنفس الخبر . ومعناه التضعيف للآزم من لوازم الخبر ، وهو التزكية . وبهذا التأويل لو سئل عن وصف ذم لم يحسن الاستثناء .

## الوجه الثاني :

التأدب بذكر الله تعالى في كل حال ، وإحالة الأمور كلها إلى مشيئة الله سبحانه . فقد أدب الله سبحانه نبيه ﷺ ، فقال تعالى . ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله . ثم لم يقتصر على ذلك فيما لا يشك فيه ، بل قال تعالى . لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين . وكان الله سبحانه عالماً بأنهم يدخلون لأحالة وأنه شاءه ، ولكن المقصود تعليمه ذلك . فتأدب رسول الله ﷺ في كل ما كان يخبر عنه معلوماً كان أو مشكوكاً ، حتى قال ﷺ لما دخل المقابر . السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون . والحق بهم غير مشكوك فيه ، ولكن مقتضى الأدب ذكر الله تعالى وربط الأمور به .

وهذه الصيغة دالة عليه ، حتى صار يعرف الاستعمال عبارة عن إظهار الرغبة والتمنى . فإذا قيل لك . إن فلاناً يموت سريماً ، فتقول . إن شاء الله ، فيفهم منه رغبتك ، لا تشككك . وإذا قيل لك . فلان سيزول مرضه ويصح ، فتقول . إن شاء الله ، بمعنى الرغبة . فقد صارت الكلمة معدولة عن معنى التشكيك إلى

معنى الرغبة ، وكذلك العدول إلى معنى التأدب لذكر الله تعالى  
كيف كان الأمر .

### الوجه الثالث

مستنده الشك ، ومعناه أنا مؤمن حقاً إن شاء الله ، إذ قال  
الله تعالى لقوم مخصوصين بأعيانهم . أولئك هم المؤمنون حقاً .  
فانقسموا إلى قسمين . ويرجع هذا إلى الشك في كمال الإيمان ،  
لا في أصله . وكل إنسان شك في كمال إيمانه ، وذلك ليس بكفر  
والشك في كمال الإيمان حق من وجهين .

أحدهما . من حيث أن النفاق يزيل كمال الإيمان ، وهو خفي  
لا تتحقق البراءة منه . والثاني . أن يكمل بأعمال الطاعات ، ولا  
يدري وجودها على الكمال .

أما العمل ، قال الله تعالى . إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله  
ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله  
أولئك هم الصادقون . فيكون الشك في هذا الصدق . وكذلك  
قال الله تعالى . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة  
والكتاب والنبیین . فشرط عشرين وصفا كالوفاء بالعهد والصبر  
على الشدائد . ثم قال تعالى . أولئك الذين صدقوا . وقد قال تعالى

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات . وقال تعالى . لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ( الآية ) وقد قال تعالى . هم درجات عند الله . وقال ﷺ : الإيمان عريان ولباسه التقوى ( الحديث ) . وقال ﷺ : الإيمان بضغ وسبعون باباً أدناها إماطة الأذى عن الطريق فهذا ما يدل على ارتباط كمال الإيمان بالأعمال .

وأما ارتباطه بالبراءة عن النفاق والشرك الخفى فقوله ﷺ : أربع من كن فيه فهو منافق : خالص وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن من إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان وإذا خاصم فجر ( وفي بعض الروايات ، وإذا عاهد غدر ) . وفي حديث أبي سعيد الخدري : القلوب أربعة ، قلب أجرد وفيه سراج يزهر فذلك قلب المؤمن ، وقلب مصفح فيه إيمان ونفاق فمثل الإيمان فيه كمثل البقلة يدمها الماء العذب ومثل النفاق فيه كمثل القرحة يدمها القيح والصدید فأى المادتين غلب عليه حكم له بها ( وفي لفظ آخر غلبت عليه ذهب به . وقال عليه السلام . أكثر منافق هذه الأمة قراؤها . وفي حديث . الشرك أخفى فى أمتى من ديب النمل على الصفا . وقال حذيفة رضى الله عنه . كان الرجل

يتكلم بالكلمة على عهد رسول الله ﷺ يصير بها منافقا إلى أن يموت وإني لأسمعها من أحدكم في اليوم عشر مرات . وقال بعض العلماء . أقرب الناس من النفاق من يرى أنه برئ من النفاق . وقال حذيفة . المنافقون اليوم أكثر منهم على عهد النبي ﷺ فكانوا إذا ذاك يخفونه وهم اليوم يظهرونه . وهذا النفاق يضاد صدق الإيمان وكاله ، وهو خفي ، وأبعد الناس منه من يتخوفه ، وأقربهم منه من يرى أنه برئ منه . فقد قيل للحسن البصري . يقولون أن لا نفاق اليوم ! فقال . يا أخى لو هلك المنافقون لاستوحشتم في الطريق . وقال هو أو غيره . لو نبئت للمنافقين أذنان ما قدرنا أن نطأ على الأرض بأقدامنا وسمع ابن عمر رضى الله عنه رجلا يتعرض للحجاج فقال . أرأيت لو كان حاضراً يسمع أكنت تتكلم فيه ؟ فقال . لا . فقال . كنا نعد هذا نفاقاً على عهد رسول الله ﷺ . وقال ﷺ . من كان ذا لسانين في الدنيا جعله الله ذا لسانين في الآخرة . وقال أيضاً ﷺ . شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه ويأتي هؤلاء بوجه . وقيل للحسن . إن قوما يقولون إنا لانخاف النفاق فقال . والله لأن أكون أعلم أنى برئ من النفاق أحب إلى من تلأع <sup>(١)</sup> الأرض

---

( ١ ) التلعه بوزن القلعة ما ارتفع من الأرض وما انهبط ،

ذهبا . وقال الحسن . إن من النفاق اختلاف اللسان والقلب  
والسر والعلاية والمدخل والمخرج . وقال رجل لحذيفة رضى الله  
عنه . إنى أخاف أن أكون منافقا . فقال . لو كنت منافقا ما خفت  
النفاق إن المنافق قد أمن من النفاق . قال ابن أبي مليكة . أدركت  
ثلاثين ومائة ( وفى رواية خمسين ومائة ) من أصحاب النبي ﷺ  
كلهم يخافون النفاق . وروى أن رسول الله ﷺ كان جالسا فى  
جماعة من أصحابه فذكروا رجلا وأكثروا الثناء عليه فبينما هم كذلك  
إذ طلع عليهم الرجل ووجهه يقطر ماء من أثر الوضوء وقد علق  
فعله يده وبين عينيه أثر السجود ، فقالوا . يا رسول الله هو هذا  
الرجل الذى وصفناه ، فقال ﷺ . أرى على وجهه سفعه (١) من  
الشیطان فجاء الرجل حتى سلم وجلس مع القوم ، فقال النبي ﷺ  
وسلم : نشدتك الله هل حدثت نفسك حين أسرفت على القوم أنه  
ليس فيهم خير منك ؟ فقال . اللهم نعم : فقال صلى الله عليه وسلم  
فى دعائه . اللهم لى استغفر له لما علمت ولما لم أعلم . فقيل له .  
أتخاف يا رسول الله ؟ فقال . وما يؤمنى والقلوب بين أصبعين  
من أصابع الرحمن يقبلها كيف يشاء ؟ وقد قال سبحانه . وبدا

---

( ١ ) سفعته النار وتلسموم اذا لفحته لفحا يسيرا فغيرت  
لون البشرة .

لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون . قيل في التفسير عملوا أعمالاً  
ظنوا أنها حسنات فكانت في كفة السيئات . وقال سري السقطي  
لو أن إنساناً دخل بستاناً فيه من جميع الأشجار ، عليها من جميع الطيور  
تخاطبه كل طير منها باغة ، فقال . السلام عليك يا ولي الله ، فسكنت  
نفسه إلى ذلك ، كان أسيراً في يديها .

فهذه الأخبار والآثار تعرفك خطر الأمر بسبب دقائق النفاق  
والشرك الخفي ، وأنه لا يؤمن منه . حتى كان عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه يسأل حذيفة عن نفسه ، وأنه هل ذكر في المنافقين ؟

وقال أبو سليمان الداراني : سمعت من بعض الأمراء شيئاً  
فأردت أن أنكره فخفت أن يأمر بقتلي ولم أخف من الموت ولكن  
خشيت أن يعرض لقلبي التزين للخلق عند خروج روعي فكففت .

وهذا من النفاق الذي يضاد حقيقة الإيمان وصدقه وكما له  
وصفاه ، لا أصله . فالنفاق نفاقان : أحدهما يخرج من الدين  
ويلحق بالكافرين ويسلك في زمرة المخلدين في النار . والثاني يقضي  
بصاحبه إلى النار مدة أو ينقص من درجات عليين ويحط من رتبة  
الصديقين ، وذلك مشكوك فيه . لذلك حسن الاستئمان .

وأصل النفاق تفاوت بين السر والعلانية ، والأمن من مكر الله والعجب ، وأمور أخرى لا يخلو عنها إلا الصديقون .

### الوجه الرابع :

وهو أيضاً مستند إلى الشك . وذلك من خوف الخاتمة ، فإنه لا يدرى أيسلم له الإيمان عند الموت أم لا . فإن ختم له بالكفر حبط عمله السابق ، لأنه موقوف على سلامة الآخر . ولو سئل الصائم ضحوة النهار عن صحة صومه ، فقال : أنا صائم قطعاً . فلو أفطر في أثناء نهاره بعد ذلك لتبين كذبه . إذ كانت الصحة موقوفة على التمام إلى غروب الشمس من آخر النهار . كما أن النهار ميقات تمام الصوم ، فالعمر ميقات تمام صحة الإيمان . ووصفه بالصحة قبل آخره بناء على الاستصحاب . وهو مشكوك فيه والعاقبة مخوفة ، ولأجلها كان بكاء أكثر الخائفين لأجل أنها ثمرة القضية السابقة والمشقة الأزلية التي لا تظهر إلا بظهور المقضي به ولا مطلع عليه لأحد من البشر .

خوف الخاتمة ، تكوفاً السابقة . وربما يظهر في الحال ما سبقت الكلمة بنقيضه ، فمن الذي يدرى أنه من الذين سبقت لهم من الله الحسنى ؟



وقيل في معنى قوله تعالى : وجاءت سكرة الموت بالحق . أى بالسابقة ، يعنى أظهرتها . وقال بعض السلف : إنما يوزن من الأعمال خواتيمها . وكان أبو الدرداء رضى الله عنه يخلف بالله ما من أحد يأمن أن يسلب إيمانه إلا سلبه . وقيل : من الذنوب ذنوب عقوبتها سوء الخاتمة ، نعوذ بالله من ذلك . وقيل : هى عقوبات دعوى الولاية والكرامة بالافتراء . وقال بعض العارفين : لو عرضت على الشهادة عند باب الدار والموت على التوحيد عند باب الحجر ، لاخترت الموت على التوحيد عند باب الحجر ، لأنى لا أدرى ما يعرض لقلبي من التغير عن التوحيد إلى باب الدار . وقال بعضهم : لو عرفت واحد بالتوحيد خمسين سنة ، ثم حال بينى وبينه سارية ومات ، لم أحكم أنه مات على التوحيد . وفى الحديث : من قال أنا مؤمن فهو كافر ومن قال أنا عالم فهو جاهل . وقيل في قوله تعالى : و تمت كلمات ربك صدقاً وعدلاً ، صدقاً لمن مات على الإيمان ، وعدلاً لمن مات على الشرك . وقد قال تعالى : والله عاقبة الأمور .

فهما كان الشك بهذه المثابة ، كان الاستثناء واجباً . لأن الإيمان عبارة عما يفيد الجنة ، كما أن الصوم عبارة عما يبرىء الذمة ، وما فسد قبل الغروب لا يبرىء الذمة فيخرج عن كونه صوماً ، فكذلك

الإيمان ؛ بل لا يبعد أن يسأل عن الصوم الماضى الذى لا يشك فيه بعد الفراغ منه ، فيقال : أصمت بالأمس ؟ فيقول : نعم إن شاء الله تعالى . إذ الصوم الحقيقى هو المقبول ، والمقبول غائب عنه لا يطلع عليه إلا الله تعالى .

فمن هذا حسن الاستثناء فى جميع أعمال البر ، ويكون ذلك شكاً فى القبول . اذ يمنع من القبول بعد جريان ظاهر شروط الصحة أسباب خفية لا يطلع عليها إلا رب الأرباب جل جلاله ، فيحسن الشك فيه .

فهذه وجوه حسن الاستثناء فى جواب عن الإيمان . وهى آخر ما نختم به كتاب قواعد العقائد .

( تم الكتاب بحمد الله تعالى )



# روايات عالمية

تقدم يوم السبت القادم

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠

## البوهيمية

مأسى الحب والشباب

في الحي اللاتيني

بقلم الكاتب الفرنسى الكبير

هنرى مرجيه

الثمن ٣ قروش

الكتاب ٦٦

الثمن ٥ قروش

صدر يوم الخميس ٢٢ سبتمبر « ايلول » سنة ١٩٦٠

Bibliotheca Alexandrina



0694715

2  
9q  
60